جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

إجراء المتعدد مُجْرَى الواحد فـــي لغة العرب

الدكتور
فتحي أحمد عبد العال إسماعيل
أستاذ اللغويات المساعد
فى كلية اللغة العربية فى جرجا

العدد السابع عشر
للعام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م
الجزء الثالث

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٩٤٠/ ٢٠١٣م

الترقيم الدولى :ISSN 2356-9050

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على الصادق الوعد الأمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فقد حوى الاستعمال العربي صورًا أُجريتْ فيها كلمتان مُجْرى كلمة واحدة، بأَخْذِ حكمٍ من أحكامها، أو بتأدية معنى تقوم به، وهذا ناتج عن انسجام وتقارب بين تلك الكلمتين يجعل المعنى لا يقوم بإحداهما دون الأخرى؛ ولذا يلجأ إلى القول بأنهما نُقلا من الدلالة على جزأين، وأصبحا جزءًا واحدًا، وجسدًا متناغمًا، وهذا الإجراء كثر عند النحويين التعليل به للكلمات المتلازمة.

والمتعدد هو ذو الأجزاء كالصلة والموصول، والفعل والفاعل، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، وجزأي التركيب، وما أشبه ذلك.

والواحد يشمل الكلمة الواحدة، والجزء الواحد، والشيء الواحد، فليس المقصود منه الواحد الذي يقابل المثنى والجمع.

ومن استقراء صور الحمل على هذه العلة ثبت أن الأحكام التي بنيت عليها ليست بالقليلة، لكنها قد تكون مقنعة ومقبولة أحيانًا، أو متكلفة بنيت على أساس ضعيف وإطلاق خاطيء أحيانًا أخرى.

لذا تطرح تلك الدراسة تساؤلا مؤداه: هل يمكن أن يكون عد جزأين جزءًا واحدًا شيئا مقبولا يؤثر في تراكيب لغة العرب؟ أم أنه وهم ركن إليه النحويون في التعليل لما لم يجدوا له تعليلا، أم أنه يجوز في بعض الأحوال دون بعض، وهذا يوقفنا على قوة الاستدلال به، وهل التعليل به مطرد أم أنه يصدق على بعض الأبواب دون بعض؟

وتبدأ هذه الدراسة بتمهيد يوضح صور التعبير عنها في التراث النحوي، ثم تفرغ محتواها في مبحثين:

المبحث الأول: صور المتعدد الجاري مجرى الواحد:

ويشمل ما يلي:

١- الحرف مع الاسم أو الفعل.

٢ - الموصول وصلته.

٣ - (لا) النافية للجنس واسمها.

٤ - الفعل والفاعل.

٥ - الجار والمجرور.

٦ - المضاف والمضاف إليه.

٧ - النعت والمنعوت.

٨ - العاطف والمعطوف.

٩ - الأسماء المركبة.

١٠ - الإتباع في كلمتين.

المبحث الثاني: أحكام المتعدد الجاري مجرى الواحد:

ويشمل مقارنة بين أهم الأحكام المتشابهة التي وقعت في الصور السابقة، مع معالجة بعض قضايا أخرى مثل: عمل الجزء الأول في الثاني، وجعـــل ثلاثـــة أشياء شيئا واحدًا، والموافقة بين المُجْرَى والمُجْرَى عليه.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

الباحث

تمهيد

جرى مَجْرَاهُ: نَحَا مَنْحَاهُ، وسلك مَسْلَكَهُ، وأجراه مُجراه: أعطاه حكمه.[١]

وقد جاء في أسماء الله – سبحانه وتعالى – الاسم المفرد: كالقدير والسميع والبصير، وجاء فيها الاسم المقترن بغيره الذي يجري معه مجرى الواحد، ويمتنع فصل بعض حروفه عن بعض: كالضار النافع، والمعز المذل، ؛ وهذه لم تجئ مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة.[٢]

وهذا يوضح لنا تعانق الألفاظ وعدم إفادة الاسم تمام المعنى دون ذكر ضده، وما نراه في المعنى – هنا – نراه في التراكيب عند النحويين؛ فإن من الألفاظ ما لا يحسن وجوده مع غياب مدخوله، أو الفصل بينهما، أو تقديمه عليه؛ فهما متلازمان، وفي الوقت نفسه يمثلان شيئًا واحدًا، وتركيبًا متماسكًا.

وقد تعدد عند النحويين التعبير عن جعل شيئين شيئًا واحدًا، فعبروا عنه بالاسم واحد، ومجرى الاسم الواحد، ومنزلة اسم واحد، قال المبرد:" الصِّلة والموصول كاسم واحد لا يتَقَدَّم بعضه بعضًا"[٣].

وقال ابن الشجري:" وأمّا خبر المبتدأ فيفارق الصلة والصفة بأنه ليس مع المبتدأ كاسم واحد"[٤].

وقال العكبري:"(لا) واسمها رُكّبا فصارَا كاسم واحدٍ"[٥].

وقال ابن يعيش:" أيٌّ والرجلُ كاسمٍ واحدٍ "[٦].

وقال السهيلي:" أما المضاف إلى معرفة فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله به، وحلوله منه محل التنوين، فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه"[٧].

---

(١) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة ٣٦٧/١.
(٢) ينظر: شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة لسعيد القحطاني ص٣١، ٣٢.
(٣) المقتضب ١٩٧/٣.
(٤) أمالي ابن الشجري ١٤١/١.
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٦٨.
(٦) شرح المفصل ٣٢٩/١.
(٧) نتائج الفكر ص ٢١٥، ٢١٦.

وبالجزء الواحد، قال ابن جني:" الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد"[٨].

وبالشيء الواحد، قال أبو البقاء:" الصفة والموصوف كالشيء الواحد ...، ولَمَّا جَرَتا مجرى الشيء الواحد بَنْوهما قبل دخول (لا)" [٩].

وبعبارة مجرى المفرد، قال أبو البقاء:" والمركَّب يجري مجرى المفرد في موضع الإعراب"[١٠].

وعبروا عنه أيضًا بـــ (كلمة واحدة)، (كالكلمة الواحدة)، (مجرى الكلمة الواحدة)، (منزلة كلمة واحدة)، قال سيبويه:" المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة"[١١]، وقال الفارسي:" التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (افْتَعَلَ) في أنهما من كلمة واحدة"[١٢]، وقال السهيلي:" الخافض والمخفوض بمنزلةٍ واحدة؛ أو بمنزلة كلمة واحدة"[١٣]، وقال ابن يعيش:" لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة"[١٤]، وقال ابن عقيل:"... فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة"[١٥]، وقال الأندلسي:" الاسمان المركبان في العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة"[١٦].

بهذه الألفاظ عبر النحويون عن قاعدة أشاروا إليها كثيرًا، وفي ضـــوئها يتبين أن المقصود بها هو: نقل لفظين من الانفصال والاســـتقلال إلـــى الاتصـــال والامتزاج، وإعطاء اللفظين حكم لفظ واحد.

ومما يدلنا على سيطرة هذه العلة وشيوعها عندهم ما ذكره البعلي لتجويز الفصل بين فعل التعجب ومعموله، قال:" الفصل بـــالظرف وعديلـــه جـــائز بـــين

(٨) الخصائص ٢٨٢/١، وينظر: شرح المفصل ٦١/١.
(٩) اللباب علل البناء والإعراب ٢٣٥/١.
(١٠) السابق ٢٣٣/١.
(١١) الكتاب لسيبويه ١٦٤/٢.
(١٢) التعليقة على كتاب سيبويه ١٩٩/٥.
(١٣) نتائج الفكر ص ١٩٧.
(١٤) شرح المفصل ١٧٥/٣.
(١٥) شرح ابن عقيل ٩٦/٢.
(١٦) الأشباه والنظائر في النحو ٥٦٦/٢.

المضاف والمضاف إليه، مع أنهما كالشيء الواحد، فالفصل بهما بين فعل التعجب ومعموله – وليسا كالشيء الواحد – أَوْلَى"[١٧].

ولسنا في معرض التأصيل للفصل في الموضعين، ولكن الذي يظهر مـــن كلام البعلي أنه جعل جواز الفصل بين ما هو كالشيء الواحد علة لجوازه فيما لا يعد كالجزء الواحد.

ويجدر التنبيه على أنَّ جعل شيئين شيئًا واحدًا ضعيفٌ في القياس، لـــولا استحسان اللغة له، فاتبع فيما ورد فيه ولم يمكن خلافه، أما جعل ثلاثـــة أشـــياء شيئًا واحدًا فهو ممتنع قياسًا وسماعًا، نص على ذلك ابن الخشاب.[١٨]

* * * * *

(١٧) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ص ٣٠٦.
(١٨) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٨٠ .

المبحث الأول
صور المتعدد الجاري مجرى الواحد
١ ـ الحرف مع الاسم أو الفعل

في لغة العرب حروف مختصة بالاسم كالألف واللام، ويقابلها حروف مختصة بالفعل كالسين، وسوف، وقد، وهذه الحروف لا تعمل، مع أن العمل فرع الاختصاص، وقد تباينت أقوال النحويين في علة عدم إعمالها، كما أن فيها حرفًا عاملًا أجري مع مدخوله مجرى الشيء الواحد، وقد أثر عليه هذا في بعض الأحكام النحوية، وفيما يلي التفصيل.

الألف واللام والسين وسوف:

علل بعض النحويون عدم عمل حروف مختصة بالاسم وحروف مختصة بالفعل، قال ابن الخشاب:" وقد ترد حروف مختصة بالاسم، وحروف مختصة بالفعل، وكلا القسمين غير عامل، وعلة ما جاء من هذا الضرب في امتناعه من العمل مع أنه مختص أن يتصل بما اختص به اتصالاً شديدًا، حتى يتنزل لشدة اتصاله به منزلة الجزء منه، فيبطل عمله فيه، إذ كان الجزء من الكلمة لا يعمل فيها، وإنما عاملها غيرها"(١٩).

والمقصود بهذه الحروف المختصة الألف واللام في الاختصاص بالأسماء، والسين وسوف في الاختصاص بالأفعال، وهي لا تعمل مع اختصاصها؛ والتعليل هنا يركن إلى كون الألف واللام كالجزء من الاسم، والسين وسوف كالجزء من الفعل، وهذا هو المانع من العمل؛ والمتأمل في هذا التعليل يدرك عدم اطراده، وإلا فماذا نقول في حروف الجر، وحروف الجزم، وهي عاملة، مع نصهم على أنها كالجزء مما تعمل فيه؟

وقد أشار الدسوقي إلى هذا، ووضح أن تنزيل الحرف منزلة الجزء من الفعل قد مَنَعَ عملَه؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، غير أن هذا الكلام يضعفه أن

(١٩) المرتجل ص ٢٢٧ .

كل حرف اختص بقبيل حقه أن يعمل العمل الخاص به، فتخلف العمل هنا إنما هو بسبب عارض، وهو تنزيله منزلة الجزء، وعلى هذا يمكن أن يقال: إن المختص يعمل ما لم يعرض تنزيله منزلة الجزء؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه[٢٠].

لكن مع هذا التعليل لعدم عمل الحرف مع اختصاصه يبقى عمل حروف الجر وبعض حروف الجزم – مع تأكيدهم على تنزيلها منزلة الجزء مما دخلت عليه– مضعفًا له، ومانعًا من اطراده.

وأشار السهيلي إلى تعليل ثانٍ للفارسي وابن السراج مفاده شبه السين وسوف بحروف المضارعة، وشبه الألف واللام بالعلمية، قال:" يقال: لِمَ لَمْ تعمل السين وسوف في الفعل المستقبل وقد استبدَّتْ به دون الاسم، وشأن الحروف المُستبِدَّة بالأفعال، أو بالأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟.

فإن الجواب: أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل، كما أشبهت حالُ الألف واللام التي للتعريف حالَ العلمية لاتِّصَالِهَا اتِّصَالَهَا وتَعَرُّفِ الاسم بها، وإن لم تكن ملحقة بحروف الأصل، فلما لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه الأفعال مع استبدادها بها، والله أعلم، وقد رأيت هذا التعليل للفارسي في بعض كتبه، ولابن السراج أيضا"[٢١].

هذا التعليل يركن إلى كون هذه الحروف مغيرة لمعنى ما دخلت عليه فقط، وليست عاملة، وهو يحمل حرفين غير عاملين هما السين وسوف على حروف المضارعة، ويمكننا أن نعكس التعليل فنعلل لعدم عمل هذه الحروف بأنه بالحمل على السين وسوف، وليس هناك ما يوضح الأصل من الفرع، وتكون المسألة من باب القياس المتبادل، وهو من أدلة ضعف القياس.

والعلة الأَوْلَى بالقبول في عدم عمل السين وسوف– وإن أفادا الاستقبال– هو عدم استقلالهما بالمعنى، وإنما جيء بهما مع الفعل لتعيين أحد مدلوليه

(٢٠) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٠٣/١.
(٢١) نتائج الفكر ص ١٢٣، ١٢٤.

الموضوع هو لكل واحد منهما، بخلاف (لن) – مثلا – فإنها موضوعة لمعنى مستقل وهو النفي، وضمنت معنى الاستقبال، فلا يلزم من عملها عمل السين وسوف.(٢٢)

وإذا تجاوزنا مسألة العمل وجدناهم يذكرون أثرًا آخر لهذا الإجراء وهو منع حذف مدخول هذه الحروف، أو الفصل بينها وبين ما دخلت عليه، قال ابن يعيش:" قد والسين وسوف،... لا يحسن حذفُ أفعالها، ولا الفصلُ بينها وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقول: سوف زيدًا أضربه، ولا : سوف زيدًا أضرب؛ وذلك لأنّ هذه الحروف تتنزل منزلة الجزء من الفعل، فهي من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم، وذلك لأنّ السين وسوف تقصران الفعل لوقتٍ بعينه، وهو المستقبل، بعد أن كان شائعًا في الاستقبال والحال، كما تقصر الألف واللام الاسم على واحد بعينه بعد شياعه، وكذلك (قد) تُقرِّب الماضي من الحال، وهو نوع تخصيص؛ ولهذا المعنى لم تكن عاملةً في الفعل"(٢٣).

وقال الحريري في قبح الفصل:" من أقبح أوهام جمهرة من كتاب العصر قولهم: سوف لن أفعل ذلك، وسوف لا أفعل ذلك، فيفصلون بين سوف والفعل بـ لا ولن وسواهما، وهذا ما لا تجيزه اللغة؛ ذلك أن السين وسوف حرفان يختصان بالمضارع ويمحضانه للاستقبال، ولا يجوز أن يَفصِل بينهما وبين الفعل فاصل"(٢٤).

هذا ... وقد انفردت سوف عن السين بجواز الفصل بينها وبين مدخولها في الشعر بالفعل الملغى، قال الشاعر:

وَمـا أدْرِي وَسَـوْفَ إخـالُ أدْرِي ∴ أقَـوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أمْ نِسـاءُ(٢٥)

(٢٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٨٠٠.
(٢٣) شرح المفصل ١/٤١٧.
(٢٤) درة الغواص في أوهام الخواص ص ٢٦٦.
(٢٥) البيت من الوافر لزهير في ديوانه ص ١٣، وشرح التسهيل ١/٢٥٦، ومغني اللبيب ص ١٨٥، وهمع الهوامع ٢/٥٩٤.

قال الدسوقي:" ولا يجوز ذلك في السين، وهو دليل على أشدية اتصالها بالنسبة لسوف"(٢٦).

وهذا يشير إلى ما يتردد عندهم عن الأجزاء المنفصلة بذاتها، فكلما قوي الجزء بقوة ألفاظه جاز الفصل بينه وبين الجزء الثاني، وسيأتي الكلام عن هذه المسألة في المبحث الثاني من الدراسة.

قد والفعل:

قد : حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجامد كعسى وليس، ولا الإنشائي كنعم وبئس، ولا المنفي ولا المقترن بما ذُكر، وهي معه كالجزء.(٢٧)

لذا قبح الفصل بينه وبين والفعل بمعموله، مثل: (قد زيدًا رأيت)، قال سيبويه:" أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا"(٢٨).

وقال المرادي:"(قد)مع الفعل كجزء منه،فلا يفصل بينهما،بغير القسم"(٢٩).

فمن الفصل بينهما في الشعر بالقسم قول الشاعر:

أخالد قد والله أُوطِئْتَ عُشْوة ∴ وما العاشقُ المظلومُ فينا بسارق

أقرَّ بما لم يأته المرءُ إنه ∴ رأى القطع خيرًا من فضيحة عاشق(٣٠)

وقول الآخر:

لقد أرسلوني في الكواعب راعيًا ∴ فقد وأبي راعي الكواعِبِ أُفْرِسُ(٣١)

---

(٢٦) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٠٦/١.
(٢٧) ينظر: مغني اللبيب ص ٢٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٩٥.
(٢٨) الكتاب ٢٦/١.
(٢٩) الجنى الداني ص ٢٦٠.
(٣٠) البيتان من الطويل لعمرو بن دويرة البجلي في المستطرف في كل فن مستظرف ص٢١٩، والبيت الأول في الجنى الداني ص ٢٦٠، ومغني اللبيب ص ٢٢٧.
(٣١) البيت من الطويل غير منسوب في المحكم والمحيط الأعظم ٤٦٢/٦، ولسان العرب (فرس) ١٥٩/٦.

أراد: فقد أفرس راعي الكواعب وحق أبي، ويجوز أن يكون أضاف الأب إلى راعي، وهو يعني نفسه.(٣٢)

وسمع في النثر: قد لعمري بتُّ ساهرًا ، وقد وَاللهِ أَحْسَنتَ.(٣٣)

وجاء الفصل بينهما بغير القسم في قول الشاعر:

فقدْ والشكُّ بَيَّن لي عَناءٌ ∴ بَوشْك فراقهم صُرَدٌ يصيح(٣٤)

وقد بين ابن جني علة قبح الفصل في البيت فقال:" أراد : فقد بين لي صُرد يصيح بوشك فراقهم والشكُّ عناءٌ، ففيه من الفصول ما أذكره، وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو (بَيَّن)، وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تُعْتَدُّ مع الفعل كالجزء منه، ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على (قد) في نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾(٣٥)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾(٣٦)، وقوله:

ولقد أجمعُ رِجلَيَّ بها ∴ حَذَرَ الموتِ وإنِّي لَفَرُور(٣٧)"(٣٨)

فدخول اللام على (قد) وعدم دخولها على الفعل المراد توكيده مما يقوي شدة اتصال قد بالفعل، ولولا شدة الاتصال بينهما لدخلت عليه.

(لم) مع الفعل المضارع:

ظهر عندهم عد (لم) مع الفعل شيئًا واحدًا في موضعين:

الأول: عللوا بعلة الإجراء السابقة لمنع الفصل بين لم ومجزومها، قال ابن الخشاب:" وتتصل (لم) بما دخلت عليه من الأفعال اتصالاً يجعلها معه

---

(٣٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ١٠٨، ١٠٩.
(٣٣) ينظر: شرح المفصل ٩٤/٥، ومغني اللبيب ص ٢٢٧، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.
(٣٤) البيت من الوافر غير منسوب في مغني اللبيب ص ٢٢٧، وروايته : فقد والله، وعليها يكون البيت من الفصل بالقسم، وشرح أبياته للبغدادي ٨٩/٤.
(٣٥) سورة الزمر من الآية ٦٥.
(٣٦) سورة البقرة من الآية ١٠٢.
(٣٧) البيت من الرمل لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في شعره ص ١١٧.
(٣٨) الخصائص ٣٩١/٢.

كالجزء الواحد؛ فلهذا لا يجوز في الكلام المنثور، وهو حال الاختيار والسعة، الفصل بينها وبينه، أعني (لم) وما نفته، وإن جاء شيء من الفصل بينها وبينه فإنما يجيء مجيئًا نزرًا في بعض المنظوم، وضرورة لإصلاح اللفظ، وذلك مما لا يعمل عليه...."[٣٩].

الثاني: عللوا وقوع (لم) مع مجزومها شرطًا وجزاءً، فقالوا:" ولاتصال (لم) بما تنفيه وكونها معه كالشيء الواحد وقعت معه شرطًا وجزاءً، وذلك حين تقول: إن لم تقم لم أقم، فالأولى مع فعلها شرطٌ، والثانية مع فعلها جزاءٌ، وكلا الحرفين مع منفيه في موضع جزم بـ إنْ، فهذا كما تقول: إن تقم أقم"[٤٠].

ونلحظ أن الشرط قد دخل على (لم) الجازمة، وكلاهما يطلب مجزومًا، وفي هذه الحالة نجعل الجازم للفعل (لم)؛ لقربها منه واختصاصها به، و(لم) والفعل في محل جزم بالشرط، وبهذا يكون لكل أداة عمل، ولا يتحول العامل إلى مهمل.

تعقيب:

مما تقدم نرى مسلكا للنحويين في عدم العمل يركن إلى أنه مع اختصاص بعض الحروف بما تدخل عليه من الاسم أو الفعل إلا أنها غير عاملة، ويُرجع النحويون عدم العمل إلى شدة الاتصال الذي يؤثر على استقلال الحرف، غير أن ما ذُكر في علاقة (لم) بمجزومها يرد عليهم؛ فـ (لم) فيها العلة نفسها الموجودة في السين وسوف وهي الاتصال، وعد الحرف مع الفعل كالجزء الواحد، لكنك مع هذا ترى عمل (لم) في الفعل المضارع، ومنع عمل السين وسوف.

وفيما تقدم قاعدة مهمة أشار إليها النحويون وهي أن جزء الكلمة لا يعمل فيها؛ لذا لم تعمل هذه الحروف المختصة في لفظ الفعل أو الاسم، ولكن أليس

(٣٩) المرتجل ص ٢١٢ .
(٤٠) السابق ص ٢١٣.

حرف الجر جزءًا من المجرور، ومع ذلك عمل فيه؟، وكذلك المضاف عمل في المضاف إليه.

ومما يبين لنا أن هذا من الإطلاقات التي لا تجوز أنهم في باب الفاعل ردوا على من يرفض عمل الفعل في الفاعل استنادًا إلى هذه القاعدة بأن جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يوجبُ ذلك أن يكونا كشيءٍ واحدٍ من كلِّ وجه.

* * * * *

٢ـ الموصول وصلته

علاقة الموصول بصلته تشبه العلاقة بين شطري الاسم، وأشبَه الأسماء بهما المركبُ تركيبَ مَزْجٍ، نحو: بعلبك؛ ولذا كان لهما ما لجزأي الاسم(٤١)، وقد ظهر أثر هذه العلاقة بينهما في الأحكام التالية:

تقديم الصلة على الموصول:

يمتنع تقديم الصلة أو تقديم بعضها على الموصول؛ إذ لو تقدم بعضها لم يصدق عليها أنها وقعت بعد الموصول، فلا يجوز على هذا: جاءني ضربته الذي، ولا : جاءني إياه الذي ضربت، ولا جاءني عندك مَنْ قعد.(٤٢)

ووجه ذلك أن الصلة من كمال الموصول وبمنزلة الجزء منه، ومعمول الصلة جزء من الصلة؛ لأن العامل تابع للمعمول تبعية الجزء؛ ولذلك لا يتقدم المعمول عند جماعة إلا حيث يصح تقدم العامل.(٤٣)

الفصل بين الموصول وصلته:

كما وجب الترتيب بين الموصول وصلته وجب عدم الفصل بينهما بفاصل أجنبي إلا ما جاء شاذًّا، فلا يجوز: أعطيت الذي درهمًا أكرمه زيدٌ، بالفصل بين

(٤١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣١، ٢٣٢.
(٤٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١/٤٦٩ .
(٤٣) ينظر: السابق ١ /٤٧٠ .

الموصول والصلة بمعمول (أعطيت)، ولا: أعطيت الذي أكرمه درهمًا زيدٌ، بالفصل به بين أبعاض الصلة.(٤٤)

والفاصل غير الأجنبي يشمل: القسم، والجملة الاعتراضية، والجملة الحالية، والنداء الذي يليه مخاطَبٌ، ومعمول الصلة.(٤٥)

مثال الفصل بينهما بالقَسَم قول الشاعر:

ذاك الـذي وأبيـك تعـرفُ مالِـكٌ ∴ والحَـقُّ يَـدْفَعُ تُرَّهـاتِ الباطِـلِ(٤٦)

ففصل بين الموصول وصلته بقوله: وأبيك.

ومن الفصل بجملة الاعتراض قول الشاعر:

مـاذا ولا عَتْـبَ في المقـدور رُمْـتَ أمـا ∴ يَكْفيـك بـالنُّجْحِ أم خُسْـرٌ وتضـليل(٤٧)

ففصل بين (ذا) و(رمت) بـ لا عتب في المقدور؛ لأن فيه توكيدًا وتشديدًا لمضمون الجملة الموصول بها.(٤٨)

قال الفارسي موضحًا أن الاعتراض لا يعد من الفصل بالأجنبي:" الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يَجْرِ عندهم مَجْرَى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأنَّ فيه تسديدًا وتبيينًا، فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد..." (٤٩).

وقال ابن جني:"وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يَشْنُع عليهم، ولا يُستنكَر عندهم أن يُعتَرض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك ممَّا لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذّا أو متأوَّلا"(٥٠).

---

(٤٤) ينظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس ص ١٠٧.
(٤٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣١/١، ٢٣٢.
(٤٦) البيت من الكامل لجرير في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ص٥٨٠، وفيه: يـدمغ، بـدل: يدفع، وبغير نسبة في المسائل الحلبيات ص ١٤٤، والخصائص ٣٣٦/١، وشـرح التسـهيل ٣٧٦/٢.
(٤٧) البيت من البسيط بغير نسبة في شرح التسهيل ٢٣٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣١١/١.
(٤٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١.
(٤٩) المسائل الحلبيات ص ١٤٣.
(٥٠) الخصائص ٣٣٥/١.

ومن الفصل بالجملة الحالية قول الشاعر:

إنّ الَّـذي وَهْـوَ مُثْـرٍ لا يَجُـودُ حَـرٍ ∴ بفَاقَـةٍ تَعتَريـهِ بعـدَ إثْـرَاء[٥١]

فقوله: (وهو مثر)، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو (يجود)، وما عَمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًّا.[٥٢]

ومثال النداء الذي يليه مخاطَبٌ قول الشاعر:

وأنـتَ الـذي يـا سـعد بُـؤْتَ بمَشْـهَد ∴ كـريم وأثـوابِ المكـارم والحمـد[٥٣]

وقد نص الرضي على أن الفصل بالنداء كلا فصل، جاء ذلك في تعقيبه على الفصل به في نحو: ناديته أن يا زيد قم، فكأن الفعل ولي (أن).[٥٤]

أما الفصل بمعمول الصلة فنحو: جاء الذي زيدًا ضَرَبَ، وجاء الذي راكبًا أقبل.[٥٥]

وعَدُّ هذه الأمور مِنَ الفصل مشروط بتعلقها بالصلة، فإنَّ لم يتعلق الفاصل بالصلة عد من الفصل بالأجنبي.

قال ابن جني:" لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، ..... لو قلت: ضربت التي سوطًا أخوها جعفر، لم يجز؛ لأنك فصلت بالسوط وهو أجنبي بين الصلة والموصول، وصحة المسألة أَن تقول: ضربت التي أخوها جعفر سوطًا، أَو ضربت سوطًا التي أخوها جعفر، أَو سَوْطًا ضربت التي أخوها جعفر، كل ذلك جائز، ولكن لو قلت: سوطًا مررت بالذي ضربته، لم يجز؛ لأنك قدمت السوط وهو منصوب بما في الصلة على الموصول"[٥٦].

---

(٥١) البيت من البسيط بغير نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١.
(٥٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١.
(٥٣) البيت من الطويل لحسان بن ثابت في السيرة النبوية لابن هشام ٢٣١/٤، من قصيدة في بكاء سعد بن معاذ – ﷺ – ، وغير منسوب في شرح الكافية الشافية ٣٠٩/١، ولم أقف عليه في ديوانه.
(٥٤) شرح الرضي على الكافية ٣٦/٤.
(٥٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٠٤٠/٢، وهمع الهوامع ٣٤١/١.
(٥٦) اللمع في العربية ص ١٨٩– ١٩١.

فإن قيل: كيف أجيز الفصل هنا بغير الأجنبي مع أن المشبه به وهو المركبُ تركيبَ مَزْجٍ لا يجوز الفصل بين جزأيه مطلقاً؟ فيجاب عن ذلك" بأن تشبيه شيء بشيء لا يلزم أن يكون في جميع ما هو ثابت للمشبه به، فقد يكون في بعض الأشياء دون بعض، ولا شك أن الفصل بالأجنبي ممتنع في جزأي الاسم فيمتنع في الموصول والصلة أيضًا، وأما الفصل بغير الأجنبي فممتنع في جزأي الاسم، جائز في الموصول والصلة"[٥٧].

لأجل هذا أوَّلَ ابنُ جني بيتا جاء فيه الفصل بين الموصول وبعض الصلة بالأجنبي على أن الفصل فيه بين الصفة والموصوف، وهو قول عَقِيل بن عُلَّفة:

وأبْغَضُ مَنْ وضعْت إليّ فيه ∴ لساني مَعشَرٌ عنهم أذُودُ[٥٨]

قال:" ظاهر هذا البيت محمول على الفصل بين الموصول وبعض الصلة بالأجنبي؛ وذلك أنه يريد: وأبْغَضُ مَنْ وضعْت فيه لسانِيَ إليَّ مَعشَرٌ عنهم أذُودُ، فـ(إلى) على ما ترى متصلة بـ (أبغض) ومعمولة له، وقد فصلت بها بين (وضعت) و(فيه لساني)، وكلاهما من صلة (مَنْ)، فإذا كان الأمر كذلك عدلتَ بـ(مَنْ)عن أن تكون موصولة إلى أن تكون موصوفة،فإذا كانت موصوفة كان الفصل بين بعض الصفة وبعض أسهل من الفصل بين بعض الصلة وبعض..."[٥٩].

ولهذا أيضًا منع أبوالبقاء تعلق الجار والمجرور(من النعم) بقوله: (فجزاء)، في قوله عز وجل: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾[٦٠]؛ لأن (مثل) صفة له أو بدل، قال:" ويقرأ بالتنوين فعلى هذا يكون (مثل) صفة له أو بدلا، و(مثل) –هنا– بمعنى مماثل، ولا يجوز على هذه القراءة أن يعلق (من النعم) بـ (جزاء)؛ لأنه مصدر، وما يتعلق به من صلته، والفصل بين

(٥٧) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢/٧٨٠.
(٥٨) البيت من الوافر من شواهد شرح التسهيل ١/٢٢٣، وهمع الهوامع ١/٣٤١.
(٥٩) التنبيه على مشكل أبيات الحماسة ص ١٣٢.
(٦٠) سورة المائدة من الاية ٩٥.

الصلة والموصول بالصفة أو البدل غير جائز؛ لأن الموصول لم يتم، فلا يوصف ولا يبدل منه"[٦١].

وشرط النحويون لإعمال المصدر عمل فعله ألا يتبع بتابع قبل تمام عمله، فلا يجوز: أعجبني ضربك المبرح زيدًا؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك قُدِّر فعل بعد التابع يتعلق به المعمول المتأخر، فلو أتبع بعد تمامه لم يمنع.[٦٢]

الصلة من تمام محل الموصول:

عزا الشيخ خالد الأزهري إلى أبي البقاء أنه عَدَّ الصلة من تمام محل الموصول، وهو بهذا يجعلها من الجمل ذوات المحل، قال:" ذهب أبو البقاء إلى أن المحل للموصول وصلته معًا، كما أن المحل للموصول الحرفي مع صلته"[٦٣].

ومن قبله أشار ابن هشام إلى هذا، فقال:" بلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا؛ محتجا بأنهما ككلمة واحدة"[٦٤].

وأبو البقاء بهذا يؤكد قوة العلاقة بينهما، وقد رد عليه بأن بين الموصول الحرفي والاسمي فرقًا، فالاسمي يظهر فيه عمل العامل دون الحرفي[٦٥]، وعلى هذا لا يسوغ حمله عليه.

حذف عائد الصلة:

علل ابن يعيش بهذه العلة لحذف العائد المنصوب في نحو قوله سبحانه: ﴿الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[٦٦]، قال:" وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن (الذِي)، وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذلك كل موصول يكون

(٦١) التبيان في إعراب القرآن ٢٢٦/١.
(٦٢) ينظر: شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٠٢/٢، ٢٠٣.
(٦٣) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٥٥.
(٦٤) مغني اللبيب ص ٥٣٥.
(٦٥) ينظر: السابق ص ٥٣٥، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٥٥.
(٦٦) سورة الفرقان من الآية ٤١.

هو وصلته كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسم، وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طوله، كما كرهوا طول اشْهِيبَاب، واحْمِيرار، فخففوه بحذف الياء، وقالوا: اشْهِباب، واحْمِرار، كذلك لما استطالوا الاسم بصلته، حذفوا من صلته العائد تخفيفاً؛ وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة، إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول؛ لأنه هو الاسمُ، ولا سبيل إلى حذف الفعل، لأنه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل، لأن الفعل لا يستغني عنه، فحذفوا الراجع"[٦٧].

فعلة الحذف عند ابن يعيش هي منع جعل أربعة أشياء شيئًا واحدا، ولو سلمنا بعلته تلك لكان فيها بعد الحذف جَعْلُ ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا.

ويرد ما ذهب إليه أمور:

(١) لو كان حذفها لما ذكر لكان هذا الحذف في الرابط المرفوع والمجرور.

(٢) أنه قد امتنع حذف العائد المنصوب لوجود ضميرين في نحو: الذي ضربتُه في داره زيد، فلا يكون في اللفظ ما يدل على المحذوف، وهذا يبين أن العلة الحقيقية عند التأمل هي وجود دليل على المحذوف، مع كون المنصوب فضلة.

(٣) كيف يقدر المفعول داخلا في الجزء الواحد؛ وهم في باب الفاعل لم يعدوه جزءا؛ ولذا جوزوا حذفه.

(٤) سيأتي في باب (لا) النافية أنهم قدروا دخولها على اسمها الموصوف بعد تركيبه مع الصفة؛ حتى لا يجعلوا ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وهذا يعني أن ما جعلوه كالجزء لا يجري على هذا النحو الذي جرى عليه ابن يعيش من تقسيم الصلة واستحضار عدها جزءا واحدًا عند وصلها بالموصول.

حذف الموصول أو الصلة:

(٦٧) شرح المفصل ٣٩١/٢.

مع نص النحويين على أن ما عد كالجزء يمتنع حذفه، غير أنهم في هذا الباب لم يمنعوا حذف الموصول إذا دل عليه دليل، كما أنهم أجازورا حذف الصلة عند وجود الدليل، وعند قصد الإبهام.(٦٨)

نخلص مما تقدم إلى أن الاتصال بين الموصول وصلته ظهر أثره جليًّا في منع تقديم الصلة، ومنع الفصل بينهما بغير الأجنبي، أما الحذف فلم يظهر للاتصال بينهما أي أثر فيه.

كما وضح ضعف ما ذهب إليه العكبري في جعله الصلة من تمام محل الموصول، وضعف ما ذهب إليه ابن يعيش في تعليل حذف العائد المنصوب.

* * * * *

٣ – (لا) النافية للجنس واسمها

اسم (لا) المفرد مبني عند البصريين بسبب عدها معه كاسم واحد، كقولك: لا رجلَ في الدار(٦٩)، قال ابن الخشاب:" (لا) عاملة في رجل النصب في الأصل، كما تعمل (إنَّ)، وهي مركبة مِنْ بَعْدُ معه ومجعولةٌ هي وهو كالاسم الواحد في قول سيبويه(٧٠)، ولذلك شبه قولك: لا رجل، بـ خمسة عشر؛ لأن الأصل: خمسة وعشرة، فركب العددان وهما اسمان مفردان، وجُعِلا كلمة واحدة.... "(٧١).

---

(٦٨) ينظر: مغني اللبيب ص: ٨١٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧١/١.

(٦٩) وهناك من ذكر علة أخرى للبناء هي: تضمن النكرة حرف استيعاب الجنس في النفي، وهو (مِنْ)، لأن التقدير عندهم فيه أنه جواب: هل مِنْ رجلٍ في الدار؟ فلفظة (مِنْ) في الجواب مقدرة. ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ٧١.

(٧٠) المرتجل ص ١١٠، ١١١.

(٧١) في الكتاب ٢٧٤/٢:" (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر"، وقد دار خلاف بين النحويين حول رأي سيبويه، فذهب الفارسي إلى أن نصه صريح في البناء؛ لأنه شبه (لا رجل) بـ (خمسة عشر)، في حين ذهب الزجاج والسيرافي إلى أنه صريح في الإعراب، ومعنى تركيبه مع عامله أنه لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بالتركيب مع عامله. ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٢/٢، ٢٣، وشرح الرضي على الكافية ١٥٥/٢، وشرح التسهيل ٥٨/٢.

وقد فرق الفارسي بين موجب الإعراب وموجب البناء في الاسم بقوله:" الموجب للبناء غير الموجب للإعراب، وهو جعلهم الاسم مع (لا) كالشيء الواحد"[٧٢].

وقال الدينوري:" لضعفها بنوها مع المنفي بها فصارا كالكلمة الواحدة، وحذف التنوين لذلك كما فعلوا في (خمسة عشر) ونحوه"[٧٣].

ويؤكد أنها مركبةٌ مع الاسم رجوع الاسم إلى الإعراب إذا فُصِلَ بينهما، كقوله تعالى: ﴿ لا فِيْها غَوْلٌ ﴾[٧٤] وإذا لزم الفتح مع الوصل، وزال مع الفصل، دلَّ على أنه حادثٌ للتركيب، والتركيب يُوجِبُ البناء؛ لأنه يُجعل فيه الشيئان كالشيء الواحد على وجهٍ يلزم فيه الاتصال، ويجري الاسم مَجرى الحرف، إذ لا يستغني عن الحرف.[٧٥]

وقد وُجِّه قولهم: (جئت بلا شيءَ) – بالفتح – على أن الجار دخل بعد التركيب، فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد، فمحله جر بالباء، ولا خبر لـ (لا) حينئذٍ؛ لصيرورتها فضلة.[٧٦]

قال الشيخ خالد:" وشذ: جئت بلا شيء – بالفتح – على الإعمال والتركيب، ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب، نحو: لا خمسة عشر، وليس حرف الجر معلقًا، بل (لا) وما ركب معها في موضع جر؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جني في كتاب القد[٧٧]". [٧٨]

وحمله المرادي على الندور، قال:" وروي عن بعض العرب: جئت بلا شيء – بالفتح – على تركيب الاسم مع (لا)، وجعلها عاملة، وهو نادر؛ لما فيه

---

(٧٢) المسائل العسكرية ص٢٤٥.
(٧٣) ثمار الصناعة ص ٣٤٦.
(٧٤) سورة الصافات من الآية ٤٧.
(٧٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٦٣.
(٧٦) ينظر: حاشية الصبان ١/١٨٠ .
(٧٧) في كتاب إنباه الرواة للقفطي ٢/٣٣٧ :" كتاب (هذا القد) وهو ما استملاه من أبي علي"، وسماه ياقوت في معجم الأدباء ٤/١٦٠٠:"كتاب ذي القد في النحو".
(٧٨) التصريح بمضمون التوضيح ١/٣٣٨.

من تعليق حرف الجر عن العمل"[٧٩].

فإن فصل بين (لا) وما تعمل فيه بطل العمل، قال الوراق:" وإن فصلت بين (لا) وما تعمل فيه بطل عملها؛ لأنها مشبهة بالحروف، فلم تقو على العمل مع الفصل، ومع ذلك فإنها مع النكرة المفردة كاسمين جعلا اسما واحدًا، وأما مقامهما فكما أَن الفصل بين الشيئين اللذين هما كالشيء الواحد لا يجوز، فكذلك أيضًا لم يجز الفصل بين (لا) وما تعمل فيه، إذ قد جريا مجرى شيء واحد"[٨٠].

وهذا الكلام عن إبطال العمل مع الفصل فيه تعميم مؤداه عدم جواز الفصل بين الشيئين اللذين هما كالشيء الواحد، فهل تحقق هذا في كل ما قيل فيه بهذه العلة؟

الملحوظ أن الفصل بين (لا) واسمها مخالف لسائر ما عومل معاملة الشيء الواحد؛ إذ أجيز مع غير (لا) الفصل بالظرف والمجرور، أما (لا) فإن وجود الفاصل يبطل عملها، لكن معناها وهو النفي باقٍ،يؤيد هذا قول ابن يعيش: "إذا قلنا: لا فيها رجلٌ، ففصلنا بين (لا) واسمها بظرف، أو جارٍّ ومجرور، بطل عملها، وارتفع اسمُها بالابتداء مع صحة الجَحْد بها، وبقاء معنى المنصوب"[٨١].

غير أن سيبويه قد ربط منع الفصل – هنا – بمنعه بين الجار والمجرور، فقال:" واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (مِنْ) وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه: هل مِنْ فيها رجل؟ ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقُبح أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين (خمسة وعشر) بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها"[٨٢].

وسيأتي عند الكلام على الجار والمجرور أنه قد ورد الفصل بينهما في حالتي الزيادة والضرورة.

---

(٧٩) الجنى الداني ص٣٠١.
(٨٠) علل النحو ص ٤٠٧.
(٨١) شرح المفصل ١٠٦/٢.
(٨٢) الكتاب ٢٧٦/٢.

نعت اسم لا :

إذا وصف اسم (لا) نحو: لا رجلَ ظريفَ، وبني الوصف[٨٣]، فبناؤه على تركيبه مع الاسم، قال ابن جني:" بُنِيَ (ظريف) مع (رجل) في قولك: لا رجلَ ظريفَ، من قبل أن ظريفًا جزء واحد، فجائز أن يجعل مع الجزء الأول الذي هو رجل كالاسم الواحد"[٨٤].

وقال أبو البقاء:" الصفة والموصوف كالشيء الواحد ...، ولَمَّا جَرَتا مجرى الشيء الواحد بَنْوهما قبل دخول (لا)" [٨٥].

وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسمًا واحدًا أن يقول: لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسمًا واحدًا كان بناء اسم مع (اسم) أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف.[٨٦]

فإن قيل: لِمَ لَمْ تنزل صفة المنادي المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتى تكون الصفة مبنية؟ فالجواب عنه من أوجه:

أحدها: أن الصفة ههنا مقصودة مخصصة، إذ لولاها لكان (رجل) في قولك: لا رجل، عامًّا في الظرفاء وغيرهم، وليس الصفة في قولك: يا زيد العاقل، إلا لرفع وهم مقدر.

الثاني: أن صفة المنادي المبني لا تكون إلا معرفة بالألف واللام أو بالإضافة، والإضافة والألف واللام يمنعان من البناء العارض.

الثالث: أن الألف واللام حرف لمعنى بمثابة واو العطف في كونها حرفًا لمعنى، فكما أنه لا يبني: لا رجل وامرأة، فكذلك ههنا، لئلا يؤدي إلى بناء أشياء متعددة.[٨٧]

---

(٨٣) فيه وجهان آخران : نصبه على أن منعوته اسم لـــ (لا) منصوب، ورفعه على أنه نعـــت لـــ(لا) مع اسمها؛ إذ هما في موضع رفع مبتدأ. ينظر: التصريح ١/٣٥٠.

(٨٤) التمام لابن جني ص ٥٩ .

(٨٥) اللباب علل البناء والإعراب ١/٢٣٥.

(٨٦) ينظر: الأصول لابن السراج ١/٣٨٤.

(٨٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٨.

و(لا) غيرُ مركبة مع الاسم؛ لأنه قد ركب مع صفته، لئلا تُجعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، لأن جعل شيئين شيئًا واحدًا ضعيفٌ في القياس، لولا استحسان اللغة له، فاتبعت فيه ولم يمكن خلافها، فكيف إذا جعلت ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا؟ فذلك ممتنع قياسًا وسماعًا.(٨٨)

فإن فصلت بين الاسم والنعت بظرف، أو جارّ ومجرور، نحو: لا رجلَ اليوم ظريفًا، ولا رجلَ فيها عاقلاً، ولا رجلَ فيك راغبًا، امتنع البناءُ؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما، كما لا يجوز لك أن تفصِل بين عشرَ وخمسةَ في (خمسةَ عشرَ).(٨٩)

ومثله ما جاء في الكتاب، قال:" فإذا قلت: لا ماء ولا لبن، ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منونًا؛ لأنه لا يفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمرًا أو مظهرًا؛ لأنهما قد صارا اسمًا واحدًا بمنزلة زيد، ويحتاجان إلى الخبر مضمرًا أو مظهرًا "(٩٠).

فإن زدت صف ثانية فقلت: لا رجل ظريفًا عاقلاً، فأنت في النعت الأول بالخيار، فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا، وكذلك المعطوف لو قلت: لا رجل وغلامًا عندك، لم يصلح في (غلام) إلا التنوين؛ من أجل واو العطف؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثلُ (حضرموت) اسمًا.(٩١)

فتركيب ثلاثة أشياء وجعلها شيئا واحدًا ممنوع عندهم، فإن قيل بتركيبها في قولهم: لا ماءَ باردَ، ببناء الوصف معها على الفتح، أجيب بأن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف، وجعلهما كالشيء الواحد.

فإن قيل بجواز بناء الفعل المضارع الذي دخلت عليه نون التوكيد بعد

---

(٨٨) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٨٠ .
(٨٩) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ١٠٧/٢.
(٩٠) الكتاب ٢/ ٢٩٠.
(٩١) ينظر: الأصول ١/ ٣٨٤.

نون الرفع، على تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد، قياسًا على العلة السابقة، أُجيب بأنه لا يُقاس على باب (لا) غيرُهُ.(٩٢)

وأنت ترى هذا الاختلاف في التعليل في بناء اسم (لا) النكرة؛ حين لا يتبع بصفة يحملون ذلك على تركيب (لا) مع اسمها، وحين يوصف اسمها يتخلون عن هذه العلة، ويجعلون دخول (لا) بعد تركيب الاسم مع صفته، ولذا منعوا بناء الصفة الثانية لعدم جواز تركيب ثلاثة أشياء.

وما الذي يؤكد أن الاسم بني مع صفته قبل دخول (لا) ؟ ولِمَ لا يكون المتكلم قد أدخل (لا) على الاسم، ثم عَنَّ له أن ينعته؟

* * * * *

٤ ـ الفعل والفاعل

تتكون الجملة من أجزاء كل جزء منها مستقل بذاته، فالفعل له أحكامه الخاصة به، والفاعل كذلك، وعلى هذا فهما من المتعدد؛ لاستقلال أحكامهما، واختلاف نوعيهما، إلا أنه لشدة اتصال الفعل بفاعله؛ إذ لا يوجد فعل بدون فاعل، في حين يوجد فعل بدون مفعول؛ عوملا معاملة الجزء الواحد، وقد بان أثر ذلك في الصور الآتية:

الصورة الأولى: إلحاق الفعل تاء لتأنيث فاعله:

تلحق الفعل تاء تدل على تأنيث فاعله بشروط خاصة، وإنما ألحقت بالفعل وهو المسند، وكان حقها أن تلحق بالفاعل؛ لأنه المسند إليه؛ لشدة الاتصال الكائن بين الفعل وفاعله حتى كأنها ألحقت بالفاعل، ومن جهة احتياجه إلى الفاعل، وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل.(٩٣)

(٩٢) ينظر: حاشية الصبان ٩٣/١.
(٩٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٧٩/٤ .

فقد أعطي الجزء الأول شيئًا مما يجب أن يكون في الجزء الثاني من هذين الاسمين اللذين عدا اسمًا واحدًا.

في حين منعوا إلحاقه علامتي التثنية والجمع، قال الصبان:" الفرق بينها وبين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهما قد يتوهم فاعليتهما؛ لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها، وأيضًا الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم؛ لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث؛ إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث، وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه ولا إبهام...."[٩٤].

وقال الخضري:" وإنما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة إليها؛ لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكرًا، ومعناه مؤنث، وبالعكس فلا يُعلم المراد إلا بالتاء وعدمها، بخلاف التثنية والجمع فإن صيغتهما تغني عن العلامة"[٩٥].

فإن قيل: الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التي في الفاعل، فلم ألحقت بالفعل؟ أجيب بأنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء، مثل: هند، إضافة إلى أنها قد تلحق المذكر، مثل: طلحة، وأيضًا في عدم الاكتفاء بتاء الاسم إجراء للباب على وتيرة واحدة.[٩٦]

الصورة الثانية : تسكين آخره عندما يكون فاعله ضميراً متحركاً :

مِنْ شرط الأسماء المضمرات أَن تبنى على حركة، لأن أكثرها على حرف واحد، وكرهوا أَن يبنوها على السكون فيكون إجحافا بها.[٩٧]

فإذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك، نحو: ضربت، وضربنا، سكن آخره، كراهة توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكون التاء فاعلا وضميرًا متصلا، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف

(٩٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٨/٢ .
(٩٥) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣٢١/١ .
(٩٦) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٨/٢ .
(٩٧) ينظر : علل النحو ص ٢٠٣.

الفعل؛ لذا ذهبوا إلى إسكان لامه؛ لأنهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة.(٩٨)

ويدل على ذلك أنهم لا يكرهون هذا التوالي إذا اتصل الفعل بضمير المفعول، وذلك نحو: ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ؛ وذلك أنه ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل البتة، وقد يستغنى عن المفعول في كثير من أحكامه.(٩٩)

والعلة هنا من باب العلة الثانية؛ كأنه قيل أولا: ما علة تسكين آخر الفعل؟ فيجاب: لئلا يجتمع أربع حركات، فيقال: هذا يكون في الكلمة الواحدة، فيجاب: بأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة.

غير أن علة التسكين لاجتماع أربع حركات ينقضها حدوث هذا التسكين في غيره، نحو: دَحْرَجْتُ؛ فلم يجتمع فيها أربع متحركات مع التاء، قال ابن فلاح:" لما ثبت السكون للأعم الأغلب أجري عليه غيره تعميمًا للحكم؛ لأن الأفعال شرع واحد، بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من (أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ)، والهمزة من (نُكرِمُ، وتُكرِمُ، ويُكرِمُ)، وإن انتفت علة الحذف"(١٠٠).

وقال الصبان في شرحه لقول الأشموني:(كراهتهم توالي أربع متحركات):" أي: في الثلاثي، وبعض الخماسي، كـ (انطلقت)، وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كـ (تعظمت) عليه؛ إجراء للباب على وتيرة واحدة"(١٠١).

الصورة الثالثة : توسط الفاعل بينه وبين علامة إعرابه:

وصلوا علامة الرفع في الأفعال الخمسة بمرفوعها، فقالوا: يقومان، وتقومون، وتقومين، فوسطوا الفاعل بين الفعل وعلامة إعرابه؛ فالنون علامة

(٩٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٩١/١ .
(٩٩) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٣١/١.
(١٠٠) الأشباه والنظائر ٥٠١/١.
(١٠١) حاشية الصبان ٨٧/١.

الرفع بمنزلة ضمة الميم من (يقوم) في الواحد، وعلامة الرفع ينبغي أن تلحق المرفوع مع انقضاء أجزائه بلا فرق ولا تراخ، فمجيء النون بعد ضمير الفاعلين، يدل على مذهبهم وهو أنهم قد أحلوا ضمير الفاعل محل حرف الإعراب من الفعل؛ لأنهم أولوا ضميره علامة الرفع، وهي النون في: يقومان ويقعدان، كما أولوا حرف الإعراب في الواحد، وهو الميم من (يقوم)، عَلَم الرفع، وهو الضمة في: يقوم ويقعد، وباشروه به دلالة على شدة اتصال الفعل بفاعله، وأنهما كالكلمة الواحدة.(١٠٢)

وقد عد ابن جني هذا الدليل من أغرب الأدلة وألطفها في الدلالة على امتزاج الفاعل بفعله، ثم قال:" ففي هذا أقوى دليل على شدة امتزاج الفعل بالفاعل، وكونه معه كبعض أجزائه منه"(١٠٣).

وإذا تأملنا هذا الموضع وجدناه غير دالٍّ على ما ذهب إليه النحويون؛ فكيف نذهب إلى أن هذا الإعراب إنما طرأ على الفعل بسبب هذه اللواحق، ثم نقول بعد ذلك: إن الفاعل قد فصل بين الفعل وعلامة إعرابه؟ ولو أردنا تأخير الفاعل عن علامة الإعراب لما وجدنا هذا الإعراب أصلا، فوجود العلامة في هذا الموضع أوجبه وجود اللواحق الثلاثة الألف والواو والياء.

الصورة الرابعة: امتناع تقدم الفاعل عليه:

منعوا تقدم الفاعل على الفعل، وإن كانوا يجيزون تقدم خبر المتبدأ عليه، فكما لا يقدمون الدال على الزاي من زيد، كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل.(١٠٤)

قال ابن السراج:" واعلم أن الفاعل لا يجوز أن يُقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة"(١٠٥).

---

(١٠٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٣٢/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ /٣٢١.
(١٠٣) سر صناعة الإعراب ٢٣٢/١.
(١٠٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٣٢/١.
(١٠٥) الأصول في النحو ١٧٤/١.

وعلة ذلك أن الفاعل كالجزء من فعله إذا كان ضميرًا متصلا، ووجب أن يجري الظاهر معه على أسلوب واحد، كما أن الظاهر نفسه يعد كعجز المركب من صدره.(١٠٦)

الصورة الخامسة : عدم الفصل بينه وبين الفاعل :

الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل؛ لأنه كالجزء منه.(١٠٧)

فيلزم عدم تقديم المفعول عليه، قال ابن النحاس:" إنما كان مرتبة الفاعل التقدم؛ لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء، ولا كذلك المفعول"(١٠٨).

فإذا قدم عليه فهو في النية مؤخر؛ ولهذا لم يلزم الإضمار قبل الذكر في: ضرب غلامَه زيدٌ، ولزم في: ضرب غلامُهُ زيدًا(١٠٩)، فالضمير في المثال الأول عاد على الفاعل وهو مقدم في النية، وفي الثاني عاد على المفعول، وهو متأخر لفظًا ورتبة.

وقد أوضح السهيلي الفرق بين الفاعل والمفعول، بأن الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلا بفاعله لا بمفعوله، وقوى ذلك بأنهم قالوا: ضربت، فجعلوا ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل، وقالوا: ضَرْبُ زيدٍ لعمرو، وضَرْبُ زيد عمرا، فأضافوه إلى المفعول باللام تارة وبغير اللام أخرى، ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلاً؛ لأن اللام تؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظاً، كما لا ينفصل عنه معنى.(١١٠)

وقد فصل بينهما بجملة الاعتراض في قول الشاعر:

---

(١٠٦) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥٣٤/٢، ٥٣٥.
(١٠٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٨٤/١ .
(١٠٨) التعليقة على المقرب ص ٨٢، وينظر: الأشباه والنظائر ١٦٠/٢.
(١٠٩) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠١.
(١١٠) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٩٧.

وَقــدْ أدْركَتَنْــي والَحَــوادثُ جَمَّــةٌ ∴ أســنةُ قــوم لا ضِــعافٍ ولا عُــزْلِ[١١١]

وهذه الجملة معدودة من الفاصل غير الأجنبي؛ لذا قال ابن جني:" قوله: والحوادث جمة" جملة اعترض بها بين الفعل وفاعله، ولو لم يجر – يقصد الاعتراض – مجرى التوكيد لكان ذلك لحنًا؛ لامتناع الفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي"[١١٢].

ولذا منعوا أيضًا الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر في نحو: كانت زيدًا الْحمى تَأْخُذ، فـ (زيدا) منصوب بـ (تَأْخُذ)، وتأخذ: الخبر، لأَنه بمنزلة الأجنبي، فَلم يجز الفصل بين (كان) واسمها، إِذ كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولأن هذا الاسم لا يقوم مقام الخبر فصار أَجنبيًّا محضًا، فَلم يجز أَن يتخلل بين شيئين، أَحدهما مع الآخر كالشيء الواحد، في حين جاز في (إن): إِنَّ زيدًا عمرًا ضاربٌ، والأصل: إِنَّ عمرًا ضَاربٌ زيدًا.[١١٣]

فقد بان الفرق بين باب (إن) وباب (كان) وهو أن كان مع اسمها كالفعل مع فاعله بخلاف باب إن، ويزيد الأمر توكيدًا جواز الفصل بمعمول الخبر في البابين إذا كان الفاصل ظرفًا، فَلَو قلت: كَانَ خَلفك زيد قَائِمًا، جَاز، كما يجوز: إِن زيدًا خَلفك.

فإِن قال قائل: مِن أين خالفت الظروف سائر الأسماء حتى جاز الفصل بها؟ فالجواب في ذلك من وجهين:

أحدهما: أَن الظروف قد تقوم مقام الأخبار، نحو قولك: إِن زيدًا خلفك، فلما كفت عن الخبر، وقامت مقامه لم يصر كَالأجنبي من الاسم، وإن كانت في تقدير مفعول الخبر، فجاز الفصل بها؛ لأنها قد صارت كالخبر.

---

(١١١) البيت من الطويل لجويرية بن زيد في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٨٣/٦، وغير منسوب في الخصائص ٣٣١/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢٨/١، وشـــرح التســـهيل ٣٧٦/٢، ومغني اللبيب ص ٥٠٦.

(١١٢) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٨.

(١١٣) ينظر : الأصول في النحو ٢٣٧/٢، وعلل النحو ص ٢٣٨.

الوجه الثاني: أن الظروف فيها اشتمال على الجملة التي تتعلق بها، فقدمت وأخرت؛ لأنها صارت بهذا الاشتمال على الجملة والتعلق بها والاحتواء عليها بمنزلة بعض الجملة، وما ليس بأجنبي من الاسم والخبر يجوز أن يفصل به، فجاز الفصل بها، ولم يجز تقدير هذا المعنى بغيرها والفصل به؛ لأنه ليس له هذا المعنى الذي في الظروف.(١١٤)

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، هل يتساوى الفاعل مع اسم كان في كونه معها كالشيء الواحد من كل وجه، أم أن هناك اختلافا بينهما؟

التقديم والفصل يؤكدان المخالفة، ولذا جاء في التسهيل لابن مالك:" المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب، نحو: ضرب هذا ذاك"(١١٥).

والنحويون بهذه القاعدة يجعلون الفصل بين ما يجري مجرى الشيء الواحد بغير الظرف ممنوعًا؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين جزأي الكلمة، والواقع أن هذا مجافٍ للحقيقة، فخبر كان قد وقع تقديمه على الاسم، وعلى هذا فقد فك هذا التلازم؛ ولذا كان على النحويين البحث عن علة أخرى لمنع توسيط معمول الخبر على الاسم وهو أنه غير ظرف، والظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، كما أن المحمول عليه وهو الفاعل قد جاء في لسان العرب تقديم المفعول عليه وجوبًا أو جوازًا.

الصورة السادسة: منع العطف على ضمير الفاعل دون توكيد:

منعوا العطف على ضمير الفاعل، نحو: قمتُ وزيد، وقعدتُ وبكر، حتى يؤكدوه فيقووه ويلحقوه بالأسماء فقالوا: قمت أنا وزيد، وقعدت أنا وجعفر، فاستقباحهم لذلك دلالة على أنهم قد نزلوا التاء منزلة بعض الفعل، فكما لا يحسن أن تعطف الاسم على بعض الفعل، كذلك لم يستحسنوا عطفه على التاء من قمت،

(١١٤) ينظر : علل النحو ص ٢٣٨، ٢٣٩.
(١١٥) شرح التسهيل ١٣٣/٢.

لضعف التاء، وامتزاجها بالفعل، وكونها كجزء منه[١١٦]، فإذا أكد الضمير صار التوكيد عوضًا من اتصال الضمير بالفعل واختلاطه به، فكأنا قد عطفنا على ظاهر.[١١٧]

ويدل على امتناعه لتلك العلة أنهم أجازوا العطف على موضع اسم إن ولكن، وهو مرفوع؛ لأنه ليس فيه القبح الموجود في العطف على ضمير الفاعل، ويؤكد ذلك أنه لا فرق عندهم بين أن تقول: جاءني هذا وعمرو، وبين قولنا: جاءني زيد وعمرو، وإن كان (زيد) يتَبَيَّن فيه الإعراب، و(هذا) لا يتَبَيَّن فيه الإعراب، فكذلك حكم (إن) وما بعدها، لا فرق بين العطف على الموضع وبين العطف على المبتدأ لو تجرد من (إن).[١١٨]

الصورة السابعة: امتناع حذف الفاعل :

حق الفاعل أن يحافظ عليه ما لا يحافظ على المفعول، فيضمر ولا يحذف[١١٩]، قال الفارسي:" اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ والخبر؛ فمن ثَمَّ لم يُحذف الفاعل في الموضع الذي يُحذف فيه المبتدأ، ولكنه يُضمر"[١٢٠]؛ لأن المضمر منوي في الذهن بخلاف المحذوف.

وأورد ابن هشام في شروط الحذف: ألا يكون ما يحذف كالجزء.[١٢١]

وأجاز الكسائي حذفه في باب الإعمال في نحو: قام وقعد زيد؛ فرارا من الإضمار قبل الذكر، ورده الرضي بأن حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر؛ لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجئ لمحض التفسير، كما جاء في نحو: ربه رجلا.[١٢٢]

---

(١١٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٣٢/١.
(١١٧) ينظر : علل النحو ص ٢٤٢.
(١١٨) ينظر: علل النحو ص ٢٤٢.
(١١٩) ينظر: المقتصد ٣٣٧/١.
(١٢٠) المسائل الحلبيات ص ١٤٦.
(١٢١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٧٩٢، ٧٩٣.
(١٢٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٠٦/١.

وقد حُذفا معًا، قال ابن هشام:" لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو ﴿قَالُوا خيرا﴾[١٢٣]، ويا عبد الله، وزيدا ضربته"[١٢٤].

ومنه قول الله سبحانه: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[١٢٥]؛ أي: فضَرب فانفجرت، وقوله عز اسمه:﴿فَمَن كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ ﴾[١٢٦]؛ أي: فحلق فعليه فدية.

وقد تمسك النحويون بالعلة نفسها التي تقدمت في منع حذف الفاعل وحده، قال ابن جني:" وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد؛ بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو: ضربت ويضربان وقامت هند و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾[١٢٧]، وحبذا زيد، وما أشبه ذلك، مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل، وكونه معه كالجزء الواحد".[١٢٨]

ومن هذا يستبين لنا أن الفاعل لا يحذف وحده ؛ لأنه ملازم لجزئه لا ينفك عنه، فإن حذف الفعل جاز أن يحذف معه فاعله ، وفي هذا يقول الصبان:" ورب شيء يحذف تبعًا ولا يحذف استقلالاً[١٢٩]، كالفاعل يحذف مع الفعل، ولا يحذف وحده"[١٣٠].

الصورة الثامنة: نيابة الفاعل عن تكرير الفعل:

---

(١٢٣) سورة النحل من الآية ٣٠.
(١٢٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٧٩٢، ٧٩٣.
(١٢٥) سورة البقرة من الآية ٦٠.
(١٢٦) سورة البقرة من الآية ١٩٦.
(١٢٧) سورة آل عمران من الآية ١٨٦.
(١٢٨) الخصائص ٣٦١/٢.
(١٢٩) أشار ابن هشام إلى هذه القاعدة في حذف الفاء من جواب أما، فقال:" فإن قلت: فقد حذفت فِي التَّنْزِيل فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَأما الَّذين اسودت وُجُوههم أكفرتم بعد إِيمَانكُمْ﴾ قلت: الأصل: فَيُقَال لَهُم أكفرتم، فَحذف الْقَوْل استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء فِي الْحَذف، ورب شيء يصح تبعًا ولا يَصح استقلالا، كالحاج عَن غَيره يُصَلِّي عنه ركعتي الطّواف، ولَو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح، هذا قول الْجُمْهُور". مغني اللبيب ص٨٠، ونقل عنه هذه القاعدة السيوطي في الأشباه والنظائر ٤٤٩/١، ٤٥٠.
(١٣٠) حاشية الصبان ١١٩/١.

ذهب أبو عثمان المازني في قوله عز اسمه: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[١٣١] إلى أنه أراد: ألق ألق، قال: فثنى ضمير الفاعل، فناب ذلك عن تكرير الفعل، فهذا أيضًا يشهد بشدة اشتراكهما، ألا ترى أنه لما ثنى أحدهما وهو ضمير الفاعل، ناب عن تكرير الفعل، وإنما ناب عنه لقوة امتزاجهما، فكأن أحدهما إذا حضر فقد حضرا جميعًا.[١٣٢]

وهذا القول مبني على قول مجاهد وجماعة: إن الخطاب في الآية للواحد وهو إما للسائق، وإما للذي هو من الزبانية، وغيرهم يرى أن الخطاب للمَلَكَين: السائق والشهيد، أو للمَلَكَين من ملائكة العذاب.[١٣٣]

الصورة التاسعة: إعمال الفعل والفاعل معاً في المفعول به:

مذهب البصريين أن المفعول به منصوب بالفعل وحده، وحجتهم: أن الفعل مؤثِّرٌ في الفاعل والمفعول جميعًا؛ لأن به يتغير حال الاسم، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل، ومن الفاعل إلى المفعول، وذلك على حسب تأثيره فيهما، وبهذا الاعتبار اشتُقَّ لما يسند إليه الفعل فاعل، وكذلك اشتُقَّ منه المفعول، وتصرُّف الاسمين منه دليلٌ ظاهرٌ على تأثيره فيهما، وإذا أَثَّر فيهما في المعنى أثَّر فيهما إعرابًا، لأن الإعراب تابع للمعنى.[١٣٤]

واختلف قول الكوفيين، فقال هشام: الناصب له الفاعل؛ لأن نصبه يدور مع الفاعل وجودًا وعدمًا، والدوران يفيد العلية.

وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية، وحجته أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها.

---

(١٣١) سورة ق الآية ٢٤.
(١٣٢) ينظر : سر صناعة الإعراب ٢٣٥/١، والنكت في القرآن ص ٤٥٧.
(١٣٣) ينظر: البحر المحيط ١٢٥/٨.
(١٣٤) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٦٣، ٢٦٤.

وقال الفراء: الفعل والفاعل معًا، وحجته أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر.(١٣٥)

ورد عليه بأن العمل إنما هو للفعل وحده، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه، كما صارت النون في نحو: لتضربن زيدًا، كالجزء منه حتى خلط بها، وبنى معها.(١٣٦)

وقال بعضهم: لو كان الفعل وحده عاملاً في المفعول لم يَجُز الفصل بينهما، وقد جاز ذلك فإن الفاعل يفصل بينهما.

وأجيب عن ذلك بأن جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يوجب ذلك أن يكونا كشيء واحد في كلِّ وجه؛ لأنَّ المفعول يجوز أن يقع بين الفعل والفاعل، نحو: ضرب زيدًا عمرو، ولو كانا شيئا واحدًا لم يجز، وكذلك الفصل بينهما بالظرف، وإذا كانا كالشيءِ الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل في المفعول، وأنَّ الفعل يعمل في الفاعل، ولو كان كجزء منه من كل وجهٍ لم يعمل فيه؛ لأنَّ بعض الكلمة لا يعمل في بعضها.(١٣٧)

الصورة العاشرة: إلغاء الفاعل تبعا لفعله:

إذا توسط العامل وهو فعل قلبي جاز فيه الإعمال والإلغاء، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وإذا تأخر وجب إلغاؤه نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، قال سيبويه:" فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيدّ "(١٣٨).

(١٣٥) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٦٣.
(١٣٦) ينظر : الخصائص ١/ ٣٠ .
(١٣٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص٢٦٤.
(١٣٨) الكتاب ١/١١٩.

ويلحظ أن الفعل الملغى في هذه الحالة قد وجد معه فاعله؛ ولذا عد ابن جني هذا دليلا على عدهما شيئًا واحدًا، قال:" قولهم: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، فيمن ألغى، فلولا أن الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، لما جاز إلغاء الفاعل في: ظننت"[١٣٩].

وكلام ابن جني عن إبطال عمل الفاعل يعني أن العامل في المفعول هو الفعل والفاعل معًا، وهذا خلاف ما عليه الجمهور كما تقدم، فلو قلنا برأي الجمهور لما كان هناك إلغاء للفاعل، وإلغاء الفعل القلبي يعني عدم نصبه المفعولين، وإلا فهو عامل في الفاعل، كما أن الإتيان بالفاعل هنا قد أوجبه شيء آخر، هو نسبة الظن إلى المتكلم، ولولاه لنُسِبَ إلى المبتدأ وهو زيد.

الصورة الحادية عشرة : زيادة الفعل والفاعل معاً :

زيد الفعل والفاعل معًا بين الموصوف وصفته في قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ∴ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[١٤٠]

واستشهد به على إلغاء كان وزيادتها، توكيدًا وتبيينًا لمعنى المضي، والتقدير: وجيران لنا كرام كانوا كذلك، وهذا تخريج الخليل وسيبويه.[١٤١]

وقد رد المبرد هذا التأويل، وجعل قوله: (لنا) خبرًا لها.[١٤٢]

والمبرد قد خص هذا البيت فقط من الأبيات التي زيدت فيها (كان) بجعلها ناقصة واسمها الواو وخبرها مقدم عليها، ويبدو أن الدافع إلى ذلك عنده هو وجود الاسم معها دون سائر ما زيدت فيه، وقد ألمح إلى هذا الفارقي، فقال:" وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يمتنع من زيادة كان في بيت الفرزدق، ويقول: إنما تلغى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر، فأما إذا كان لها اسم فلا"[١٤٣].

---

(١٣٩) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٢٥/١، ٢٢٦.

(١٤٠) البيت من الوافر للفرزدق في شرح ديوانه ٥٢٩/٢، وفيه : فكيف إذا رأيت ديار قومي، والكتاب ١٥٣/٢، والمقتضب ١١٧/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١.

(١٤١) ينظر: الكتاب ١٥٣/٢.

(١٤٢) المقتضب ١١٧/٤.

(١٤٣) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٥٤.

وقد رجح الأعلم الرأي الأول، قال:" والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها؛ لأن قوله: لنا، من صلة الجيران، ولا يجوز أن يكون خبرا لـــ كان إلا أن يريد معنى الملك، ولا يصح الملك ههنا، لأنهم لم يكونوا لهم مِلْكًا، إنما كانوا لهم جيرة".(١٤٤)

ونقل الفارقي أن الواو يجوز كونها حرفًا دالًّا على الجمع يؤكد به الجيران وليست اسمًا لـــ كان، وهي تشبه الواو في قولهم: أكلوني البراغيث.(١٤٥)

وتجاوز السيرافي الفالي(١٤٦) هذا الخلاف إلى تعليل الحكم بزيادتهما معًا، فقال:" تقريره أنهم حكموا بأن (كانوا) زائدة، وإن كان الفعل، وهو كان وحده زائدًا، ولكن لما كان الفاعل كالجزء لم يفكوه عن الفعل، فحكموا بزيادتهما جميعًا"(١٤٧).

ولو كان هذا صحيحًا وهو أنهم لا يريدون فك الفعل عن فاعله لوجدنا هذا في سائر الشواهد التي زيدت فيها، لكن الثابت في كتب النحويين أن هذا هو الشاهد الأوحد الذي زيدت فيه كان متصلة بضمير بعدها، وقد تقدم أن بعضهم جعل الواو حرفًا دالا على الجمع، ثم كيف يحكم عليها بالزيادة مع الضمير، وزيادة كان على الأصح تعني أنها لا اسم لها ولا خبر؟.

الصورة الثانية عشرة: إجراء (حَبَّ) مع (ذا) مجرى الجزء الواحد:

أجري جماعة من النحويين (حَبَّ) مع (ذا) في قولهم: حبذا زيد، مجرى الجزء الواحد، ومنهم من جعله كله اسما مبتدأ، و(زيد) خبره، أو العكس، ومنهم

(١٤٤) تحصيل عين الذهب ص ٢٩٥، وينظر: خزانة الأدب ٩ /٢١٩ .
(١٤٥) ينظر: الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٥٤.
(١٤٦) محمد بن سعيد بن محمد بن أبي الفتح السيرافي المعروف بالفالي، بالفاء، مفسر، عـــالم بالنحو، له كتب منها: شرح اللباب، التقريب على الكشاف، ت بعد ٧١٢ ه. ينظر: بغية الوعاة ١١٢/١، والأعلام للزركلي ٩٦/٧.
(١٤٧) خزانة الأدب ٩ /٢١٩ .

من جعله فعلاً، وأعرب الاسم المرفوع بعده فاعلاً له[١٤٨]، وقد استدل هؤلاء على مذهبهم بوجوه:

الأول: عدم استقلالهما بالإفادة حتى تربط بهما اسمًا بعدهما، فتقول: حبذا محمد، فلولا أنهما قد تنزلا منزلة الجزء الواحد، لاستقلا بأنفسهما، كما يجب في الفعل والفاعل، نحو: قام زيد، وقعد محمد، فكما أنك لو قلت: زيد، وسكَتَّ، أو قلت: قعد، وسكتَّ، ولم تذكر بعد ذلك اسمًا، لم يتم الكلام، ولم يستقل، فقد جرى حبذا مجرى الجزء الواحد في حاجته إلى ما بعده حاجة الجزء المفرد إلى ما بعده، وإن كان فعلا وفاعلا.

الثاني: إجراؤه على الواحد والاثنين والثلاثة والمذكر والمؤنث مجرى واحدا، في قولك: حبذا زيد، وحبذا هند، وحبذا الزيدان، وحبذا الهندان، وحبذا الزيدون، وحبذا الهندات، فامتناعهم من الفروق المطردة مع غير حبذا دلالة على امتزاجهما عندهم، وجريهما مجرى الكلمة الواحدة مما حدث لهما من الانضمام وقوة التركيب.

الثالث: قول العرب: لا تحبذه بما لا ينفعه، أي لا تقل له: حبذا، فاشتقاقهم الفعل منهما أقوى دلالة على شدة امتزاجهما.[١٤٩]

الرابع: عدم فصل العرب بينهما بشيء، فلا تقول: حَبَّ في دارِ ذا زيدٍ، تريد: حَبَّذا في دارِ زيدٍ.[١٥٠]

الصورة الثالثة عشرة: عموم الفعل لعموم فاعله وخصوصه لخصوصه:

(١٤٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١، ٦١١، وقد رجح الخوارزمي الاسمية، قال:" إن قيل: إذا كان حبذا مركبًا من فعل واسم، لِمَ لَمْ يُجعل فعلا بل جُعل اسمًا؟ قيل: لأن الاسم أقوى من الفعل فغُلِّبَ الاسمية، على أنه لم يوجد في كلام العرب شيئان جُعِلا فعلا واحدًا، ووجد كثير من المركبات جُعِلت اسمًا واحدًا، فحكمه أن يكون اسمًا لهاتين الجهتين". ترشيح العلل ص ٢٣٥.

(١٤٩) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٣٢/١، ٢٣٣.

(١٥٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١.

إذا قيل: أيٌّ عبيدي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ، فضربه الجميع عتقوا، ولو قال: أيٌّ عبيدي ضربتَه فهو حرٌّ، فضرب الجميع، لم يعتق إلا الأول منهم؛ لأن الفعل في الصورة الأولى مسندٌ إلى عامٍّ، وهو ضمير أي، وأي: كلمة عموم؛ وفي الصورة الثانية خاص؛ لأنّ الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب، وهو خاص، إذ الراجع إلى أي ضمير المفعول، والفعل يصير عامًّا بعموم فاعله، وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل، وإنما كان كذلك؛ لأنّ الفعل لا يَستغني عنه، وقد يستغنى عن المفعول، فكأنه أحد أجزائه التي لا يستغنى عنها.(١٥١)

الصورة الرابعة عشرة: تشبيه تاء فعلت بتاء افتعل:

ورد في كلام العرب قلب تاء الفاعل طاء، وهو خاص بتاء افتعل، وقد حمل سيبويه ذلك على التشبيه به، قال:" وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، في فعلت، بهن في افتعل؛ لأنه يبنى الفعل على التاء، ويغير الفعل فتسكن اللام كما أسكن الفاء في افتعل، ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار فضارعت عندهم افتعل، وذلك قولهم: فَحَصْطُ بِرِجْلِي، وحِصْطُ عنه وخَبَطُّه، وحَفِطُّه، يريدون: فحصت عنه، وخبطته، وحفظته، وسمعناهم ينشدون هذا البيت، لعلقمة بن عبدة:

وفي كـــلِّ حَـــيٍّ قــد خَـــبَطَّ بنعمـــةٍ ∴ فحُـــقَّ لشـــأسٍ مِـــنْ نَـــداكَ ذَنـــوبُ(١٥٢)

وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء؛ لأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنىً"(١٥٣).

والعِلَّة في الإبدال كالعِلَّة في (افتَعَلَ) من التباعد الموجود بين التاء وبين هذه الحروف، فقرَّبوا ليسهل النُّطقُ.(١٥٤)

---

(١٥١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١.

(١٥٢) البيت من الطويل في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ص ٣١، برواية (خبطت) دون قلب التاء، وعليها لا شاهد فيه، وسر الصناعة ٢٣٩/١، والممتع الكبير في التصريف ص ٢٣٩، وشرح المفصل ٥٥٦/٥، وخبط: أنعمت وتفضلت، والذنوب: الدلو، ضرب مـــثلا للنصـــيب والحظ.

(١٥٣) الكتاب ٤/ ٤٧١، ٤٧٢.

وجعله ابن جني دليلا يشهد بقوة اختلاط الفعل بالفاعل.[١٥٥]

وقال ابن يعيش:" لأن التاء لما اتصلت بما قبلها من الفعل، ولم يمكن فصلُها من الفعل، صارت ككلمة واحدة، فأشبهت تاء "افْتَعَل"[١٥٦].

الصورة الخامسة عشرة: إقرار التاء مع الياء عند النسب:

قالوا في النسب إلى (كنت) : (كنتى)، أنشد أبو زيد:

إذا مـــا كنـــتَ مُلْتَمِسًـــا لغَـــوثٍ ∴ فـــلا تَصْـــرُخْ بكُنْتِـــيّ كـــبيرِ[١٥٧]

وأنشد أحمد بن يحيى :

فأَصـبَحْتُ كُنْتِيًّـا وأصـبحتُ عاجِنًـا ∴ وشَـرُّ خِصـالِ المَـرْءِ كُنْـتُ وعـاجِنُ[١٥٨]

يقول: كنت في شبابي أفعل كذ ا، وكنت في حداثتي أصنع كذا.[١٥٩]

وكان القياس أن يقال : كوني، بحذف التاء؛ لأنها الفاعل، وتحريك النون، فترد الواو التي هي عين الفعل، ومن الأصول المستمرة أنك لو سميت رجلا بجملة مركبة من فعل وفاعل، ثم أضفت إليه، أي نسبت، لأوقعت الإضافة على الصدر، وحذفت الفاعل، وعلى ذلك قالوا في النسب إلى تأبط شرا: تأبطي، وفي قمت: قومي، حذفوا التاء، وحركت الميم بالكسرة التي تجتلبها ياء الإضافة، فلما تحركت رجعت الواو التي كانت سقطت لسكونها وسكون الميم، وتلك الواو عين الفعل من قام، فقلت: قومي، وكذا كان القياس أن تقول في كنت: كوني، تحذف التاء؛ لأنها الفاعل، وتحرك النون، فترد الواو التي هي عين الفعل من كنت.

فقولهم: (كنتى)، وإقرارهم التاء مع ياء الإضافة يدل على أنهم قد أجروا ضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال زيد من زائه وياءه، وكأنهم نبهوا بهذا

---

(١٥٤) الممتع الكبير في التصريف ص ٢٣٨.
(١٥٥) سر صناعة الإعراب١/٢٣٥.
(١٥٦) شرح المفصل ٥/٥٥٦.
(١٥٧) البيت من الوافر بغير نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٢٤، وهمع الهوامع ٣/٣٩٥.
(١٥٨) البيت من الطويل بغير نسبة في سر الصناعة ١/٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦٠، قال البغدادي:"لم أقف على قائله". شرح شواهد شرح الشافية ٤/١١٩.
(١٥٩) ينظر : سر صناعة الإعراب ١/٢٣٤.

على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلا جميعًا محل الجزء الواحد.[١٦٠]

وهذه الحجة كان يمكن قبولها لو جرى هذا في كل فعل مع فاعله فنسب إلى مجموعهما، لكن هذا إنما جاء في هذا الموضع خاصة، ويمكن خروجًا من هذا أن نقول: إن النسب بهذه الصورة شاذ، لكن الذي سهل شذوذه شدة الاتصال بين الفعل وفاعله.

تعقيب:

مما سبق يظهر أن علاقة الفعل بفاعلة تشبه علاقة شطري الكلمة، لقوة الاتصال الكائن بينهما، وهذا أثر في إعطاء الجزء الأول ما للجزء الثاني، وفي زيادتهما معا، وحذفهما، والنسب إليهما، وإلغائهما، وفي منع حذف أحدهما دون الآخر، وفي قلب تاء الفاعل طاء كما قلبت تاء افتعل طاء.

لكن الفصل بينهما سائغ وشائع؛ لأن الفاعلية موجودة مع الفصل بخلاف غيرهما مما أجري مجرى الواحد، فربما أدى الفصل إلى ضعف الرابطة بينهما، وهذا يجعلنا أمام واقع في هذا الباب هو أن بعض ما عد جزءا يمكن الفصل بين جزءيه؛ ولذا نص أبو البقاء العكبري على أن جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يوجب ذلك أن يكونا كشيء واحد من كلِّ وجه.

وقد بان كذلك أن من أدلة امتزاج الفعل بفاعله ما هو قوي الدلالة، ومنها ما لا يصح عند النظر دليلا، وقد أشرت إلى ذلك عقب كل دليل.

* * * * *

٥ ـ الجار والمجرور

(١٦٠) ينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٢٣٣، ٢٣٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١١٩/٤.

حرف الجر وما دخل عليه يتنزلان منزلة الاسم الواحد، بدليل أنه يجوز العطف على موضعهما بالنصب، قال ابن جني:" أما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب، وهذا يقضي له بكونه جزءا مما بعده أو كالجزء منه، ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب، كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت زيدًا وعمرًا، وذلك قولك: مررت بزيد وعمرا، ورغبت فيك وجعفرا، ونظرت إليك وسعيدا..."(١٦١).

وإذا كان ابن جني قد حكم بأن الجار مع مجروره كالجزء الواحد فإنه قد عرض هذا في سياق الشيء الذي يقدر تقديرين مختلفين، فإنه يمكن تقدير الجار مع الفعل كالجزء الواحد في نحو قولهم: مررت بزيد، لما كانت الباء معدية وموصلة له، كما أن همزة النقل في (أفعلتُ) وتكرير العين في (فعَّلتُ) يأتيان لنقل الفعل وتعديته، نحو: قام وأقمته وقومته، وسار وأسرته وسيرته، فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقبًا لأحد شيئين كل واحد منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءًا من الفعل أو كالجزء منه، وهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.(١٦٢)

وبناء على هذين التقديرين فإننا نلحظ أن تقدير واحد منهما مبني على قصد المتكلم وعلى الحاجة إليه، لكن هل يمكن أن يقدر تقديرن مختلفين في وقت واحد؟ هذا مما لا تجوزه اللغة.

ما تقدم وضح لنا العلاقة بين الجار والمجرور، وقد انبنى عليها أحكام نحوية أخرى منها:

إعادة العامل مع البدل إذا كان هذا العامل جارًّا؛ قال رجل من خثعم:

نهل الزمان وعلَّ غيرَ مُصَرَّدٍ ∴ مِنْ آل عَتَّابٍ وآل الأَسْوَد

مِنْ كلِّ فيَّاض اليدين إذا غَدَتْ ∴ نكباءُ تلوي بالكنيف المُؤْصَدِ(١٦٣)

(١٦١) ينظر: الخصائص ١/١٠٦.
(١٦٢) ينظر: السابق ١/٣٤٢.
(١٦٣) البيتان من الكامل لعَمْرو بن الثُّعْمَان البياضي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ص ٣٣٣.

قال ابن جني:" كل: بدل من آل عتاب وآل الأسود، غير أنه أعاد معه العامل وهو الجارُّ.....، وهو كثير في القرآن والشعر، وأكثر ما يعاد العامل مع البدل إذا كان جارًّا له، من حيث كان الجار مع ما جره بمنزلة الجزء الواحد، وليس كذلك الرافع والناصب"(١٦٤).

ومنها: امتناع جر الفعل؛ لأنه لو جر لكان مع الجار كالشيء الواحد، والفعل ثقيل، والثقيل لا يحتمل الزيادة؛ ولذا لم يتحمل التنوين، وجعل التنوين في الاسم لخفته.(١٦٥)

ومنها أيضا: امتناع وجود ضمير منفصل للمجرور، في حين وجد هذا للمرفوع والمنصوب، والفرق بينهما أَن المرفوع والمنصوب يجوز أن يُفصل بينهما وبين ما عمل فيهما، والمجرور مع الجار كالشيء الواحد، فهو أدخل في الجار وأشد اتصالاً به والتزامًا من المنصوب بناصبه، والمرفوع برافعه، ولا يجوز الفصل فيهما، فلما جاز الفصل في المرفوع والمنصوب، وجب أَن يكون لهما ضمير منفصل، ولما كان المجرور لا يجوز انفصاله من عامله، لم يكن له إِلَّا ضمير واحد.(١٦٦)

وإذا أردنا التحقق من صدق هذا الكلام نقول: إن هذا يعني أن وجود ضمير منفصل في حالتي الرفع والنصب يعني أنهما لا يجريان مع ما اتصلا به كالجزء الواحد، والعكس موجود في الضمير المجرور، والواقع أن هذا الكلام غير متوافق مع الواقع في الضمير المرفوع، وإلا لما جاز عد ضمير الرفع مع الفعل كالجزء الواحد كما تقدم.

ومنها: منع تقديم حال المجرور بحرف الجر عليه عند جمهور النحويين، فيجوز: مررت بهند جالسة، ويمتنع: مررت جالسة بهند، " قال أبو القاسم الثّمانينيّ: قد أجاز بعض النحويين تقديم حال المجرور عليه، وقال: إنّ العامل فى الحال هو الفعل، والفعل متصرِّف فى نفسه، فينبغى أن يتصرَّف معموله، فيجوز

(١٦٤) التنبيه على مشكل أبيات الحماسة ص ٢١٤، ٢١٥، وينظر: خزانة الأدب ٢ / ١٧٣ .
(١٦٥) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ١٨٦/١.
(١٦٦) ينظر: علل النحو ص ٤١١، والمرتجل لابن الخشاب ص ٣٣٥ .

تقديم الحال على صاحبها، قال: وهذا الذى ذكره ليس بصحيح؛ لأن الفعل عمل فى الجارِّ والمجرور جميعًا، وقد صارا كالشيء الواحد، فإن جاز أن يتقدّم الحال عليهما وجب أن تكون لهما معًا، ومحال أن يكون للحرف حال"[١٦٧].

وقال أبو البقاء:" لا يجوز تقديم حال المجرور عليه؛ لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلّق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمها على الجارِّ يفصل بين الفعل والحرف ..." [١٦٨].

والفرق بين ما اعتل به الثمانيني وأبو البقاء العكبري، أن الثمانيني عوَّل على كون الجار مع المجرور كالشيء الواحد، أما أبو البقاء فعد الجار مع الفعل العامل شيئًا واحدًا.

ويقبح كذلك الفصل بهذه الحال بين الجار والمجرور،قال سيبويه:"فإن قال: أقول:مررت بقائمًا رجل،فهذا أخبث،من قبل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور"[١٦٩].

ومنها: تقديم حروف الجر والإضافة على أسماء الشرط والاستفهام مع أن لها صدر الكلام؛ لأن عامل الجر ضعيف فلا يجوز أن يعمل فيما قبله، لتنزله من معموله منزلة الجزء.[١٧٠]

الفصل بين الجار والمجرور:

يمتنع الفصل بينهما لشدة تلازمهما، وعدهما جزءًا واحدًا، قال ابن جني:" لا يفصل بين الجار والمجرور؛ لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد"[١٧١].

وثَمَّ حالتان ورد فيهما الفصل بين الجار ومجروره هما الزيادة والضرورة؛ فقد شذ زيادة كان بينهما في قول الشاعر:

جِيادُ بَنى أبي بَكْرٍ تَسامَى ∴ على كانَ المُسَوَّمةِ العِرَابِ[١٧٢]

---

(١٦٧) أمالي ابن الشجري ١٦/٣.
(١٦٨) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩١/١.
(١٦٩) الكتاب ٢/ ١٢٤.
(١٧٠) ينظر: التعليقة على المقرب لابن النحاس ص ٤٤٧.
(١٧١) الخصائص ٣١/١ .
(١٧٢) البيت من الوافر غير منسوب في سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١، والمفصل ص ٣٥١، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١.

زاد (كان) بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد.[١٧٣]

وعلل ابن جني جواز الفصل بها بين الجار والمجرور بأنها زائدة مؤكدة فجرت مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله عز اسمه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[١٧٤]؛ فلذلك جاز تخطي (على) إلى ما بعد كان وجره.[١٧٥]

وزيدت (لا) لفظا لا معنى بينهما في: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، عند البصريين؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي[١٧٦]، فلا يصح أصل المعنى بإسقاطها، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد: المعترض بين شيئين متطالبين.[١٧٧]

والكوفيون يحملون (لا) على الاسمية بمعنى غير، وقد دخل الجار عليها، وما بعدها مجرور بالإضافة.[١٧٨]

وزيدت بينهما أيضًا (ما) مع بعض حروف الجر، قال سيبويه:" وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ فإنَّما جاء؛ لأنه ليس لـ (ما) معنىً سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد، فمن ثم جاء ذلك، إذ لم تُرِدْ به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما فى الآخر عاملٌ، ولو كان اسمًا أو ظرفًا أو فعلاً لم يجز"[١٧٩].

ومعنى كلام سيبويه أن (ما) زيدت؛ لأنها لم تحدث معنى جديدًا على حرف الجر، وإنما جاءت توكيدًا، ولذا ختم كلامه بمنع زيادة غير (ما)، وابن جني فيما سبق حمل على (ما) هذه (كان) الزائدة المؤكدة.

وتزاد (ما) بعد رب والكاف فالغالب أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل، قال سيبويه: جعلوهما مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة[١٨٠]، وهذا يعنى

(١٧٣) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٥١، ٢٥٢.
(١٧٤) سورة النساء من الآية ١٥٥، وسورة المائدة من الآية ١٣.
(١٧٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٩٩/١.
(١٧٦) ينظر: الجنى الداني ص ٣٠٠.
(١٧٧) ينظر: مغني اللبيب ص ٣٢٢، والتصريح ١/ ٣٣٨.
(١٧٨) ينظر: الجنى الداني ص ٣٠١.
(١٧٩) الكتاب ١٨٠/١، ١٨١.
(١٨٠) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٦٦.

أنهم لما فقدوا جعل الحرف مع مجروره بمنزلة كلمة واحدة، استعاضوا عن ذلك بجعله مع الزائد بمنزلة شيء واحد.

لـ (ما) إذًا مع حروف الجر حالتان: إحداهما: بقاء عمل الحرف، وفي هذه الحالة يقولون: إن ما لم تزد إلا للتوكيد؛ لذا لم تؤثر في العمل، والثانية: إبطال العمل، وهنا يقال: إنها جعلت مع الحرف بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا يمكن أن يكون قد دار في خلد العربي الذي نقلت عنه اللغة.

وفي قوله عز وجل: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[١٨١] بنصب (يعقوب) عطفًا على موضع الجار والمجرور (بإسحاق)، وقد فصل بينه وبين الواو التي تعطفه على المجرور، قال ابن جني:" وإنما كانت الآية أصعب مأخذًا من قبل أن حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله: (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلى من العمل ما كان الأول يليه، والجار لا يجوز فصله من مجروره، وهو في الآية قد فصل بين الواو ويعقوب بقوله: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه"[١٨٢].

والناظر في كلام ابن جني – هنا – يراه يقول بقبح الفصل بين الجار والمجرور، مع أنه عند زيادة (كان) بينهما بحث عن مجوز للفصل فوجده في مشابهتا لـ ما الزائدة.

أما الضرورة فقد فصل بينهما في الاضطرار بظرف، أو مجرور، أو مفعول به، كقول الشاعر:

إنَّ عمـرًا لا خـيرَ في اليـومَ عمـروٍ ∴ إنّ عمـرًا مُكَثِّـرُ الأحـزان[١٨٣]

وقول آخر:

لـو كنـت في خلقـاء أو رأسِ شـاهق ∴ ولـيس إلى منهـا النُّـزولِ سـبيلُ[١٨٤]

---

(١٨١) سورة هود من الآية ٧١.
(١٨٢) الخصائص ٣٩٥/٢.
(١٨٣) البيت من الخفيف بغير نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، وشرح الأشموني ١١٨/٢.

وقول الفرزدق:

وإنّـــي لأَطْـــوِي الكَشْـــح مِـــنْ دون مَـــنْ طَـــوَى
وأَقْطَـــعُ بِـــالخَرْقَ الهَبُـــوعِ المُـــرَاجِمِ[١٨٥]

أراد: وأقطعُ الخرقَ بالهَبُوعِ المُرَاجِمِ، ففصل بالمفعول بـه بـين البـاء ومجرورها.

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم، نحو: اشـتريته بـوالله درهـمٍ[١٨٦]، وغيره حكى الكسائي قول بعضهم: أخذته بأرى ألفِ درهم.[١٨٧]

مما سبق يتضح أن عد الجار والمجرور كالجزء الواحد أقوى من غيـره؛ لذا امتنع الفصل بينهما في غير الزائد والضرورة.

وقد سبق مسألةَ الفصل هذه أحكامٌ عامة كان هدف النحويين منها التأكيد على لصوق الجار بالمجرور، منها: العطف على موضعهما بالنصب، وامتناع جر الفعل، وإعادة عامل الجر، وانعدام وجود ضمير مجرور منفصل، وامتناع تقـديم حال المجرور عليه.

* * * * *

٦ ـ المضاف والمضاف إليه

علاقة المضاف بالمضاف إليه مبنية على اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه إن كان معرفة، والتخصيص إن كان نكرة، وهما في الدلالة على حد سواء إذ لا يغني أحدهما عن الآخر؛ ولذا حذف من المضاف العلامات التي تمنع هذه العلاقة التي تصير فيها الكلمتان جزءًا واحدًا، كالتنوين والنون.

---

(١٨٤) البيت من الطويل بغير نسبة في الخصائص ٣٩٥/٢، والتمام ص ٥١، والمقرب ١٩٧/١، ورواية صدر البيت فيه: مُخَلَّقَةٌ لا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤها، وشرح الأشموني ١١٨/٢.

(١٨٥) البيت من الطويل له في شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، وهمع الهوامع ٤٧٣/٢، ولم أجده في ديوانه.

(١٨٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٩٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٣٢/٢، وشرح الأشموني ١١٨/٢.

(١٨٧) ينظر: المقرب ١٩٧/١.

قال ابن مالك معرفًا المضاف:" هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضًا له"[١٨٨]، وهذا الحد يدلنا على وثوق الصلة بينهما؛ حتى أصبح" المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه"[١٨٩]، ونظرا إلى هذين الاعتبارين" صارا بمنزلة اسم واحد"[١٩٠].

وقد ظهر أثر هذا الامتزاج بين الكلمتين في كثير من الصور والتراكيب، ويمكن تصنيف ذلك في نوعين:

الأول: ما أجيز بسبب هذه العلة:

ألحق العرب ألف الندبة بالمضاف إليه، في قولهم: (يا عَبْدَ الْمَلِكَاه)؛ لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ، والدليل على ذلك: أنه لا يتم المضاف إليه إلا بذكر المضاف، ولا بُدَّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه، فلو قلنا في(غلام زيد، وثوب خز): غلام وثوب، لم يَتم المعنى إلا بذكر المضاف إليه؟ فلمَّا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه.[١٩١]

قال سيبويه:" المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم، ألا ترى أنك لو قلت: عبدًا أو أميرًا، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك"[١٩٢].

ومذهب جماعة من النحويين أن" الكسرة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض، وذلك أن المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض، هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ولا ينفرد اشتد اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني، والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من

(١٨٨) شرح التسهيل ٣/٢٢١.
(١٨٩) شرح المفصل ٣/١٩.
(١٩٠) نتائج الفكر ص ١٦٩.
(١٩١) ينظر: أسرار العربية ص ٢٤٤.
(١٩٢) الكتاب لسيبويه ٢/٢٢٦.

بعض حقيقة لامتزاجهما، فيغلب على الأول حكم الثانية، وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم"[١٩٣].

واستحقَّ (قبل وبعد) البناء؛ لأنهما يضافان إلى الأسماء، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلما حذف ما أضيفا إليه ودلا عليه جريا مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم مبني؛ فلهذا وجب أن يبنيا.[١٩٤]

وأجيز عند البصريين تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر مشتملا على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، نحو: في داره قيام زيد، وفي دارها عبد هند، والمثال الأول يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أما المثال الثاني فيمتنع فيه ذلك.[١٩٥]

والفرق بين هاتين الصورتين وبين قولهم: في داره زيد، أن هذا المثال جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو: ضرب غلامَه زيدٌ.

أما الضمير في الصورة المجوزة عند البصريين فعائد على المضاف إليه، وليس المضاف إليه مقدم الرتبة، فما الذي سوغ التقديم في تلك الصورة ؟ في كلام ابن مالك إجابة عن هذا السؤال ، قال بعد أن نسب الجواز إلى الأخفش خاصة[١٩٦] من البصريين:" وبقوله أقولُ: لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مُقَدَّرَ التقديم بوجهٍ ما كان المضاف إليه مقدرًا معه، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يُقام مُقَام المضاف أسهلُ، ومنه قول العرب: في أَكْفَانِهِ دَرْجُ المَيِّتِ، وقول الشاعر:

---

(١٩٣) المرتجل لابن الخشاب ص ١٠٩ .
(١٩٤) علل النحو ص ٢٢٩.
(١٩٥) ينظر: تمهيد القواعد ٢/٩٤٤.
(١٩٦) قال أبو حيان:" وما ذكر المصنف من أن الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين، وذكره جواز ذلك منسوبًا إلى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه، وليس كذلك". التذييل والتكميل ٣/٣٤٥.

بِمَسْـعَاتِهِ هُلْـكُ الفَتَـى أَوْ نَجَاتُـهُ ∴ فَنَفْسَكَ صُنْ عَنْ غَيِّهَا تَكُ نَاجِيا[197]"[198].

ونونوا (إذ)، وحذفوا الجملة بعدها، وأضافوا إليها ظروف الزمان في قولهم: حينئذٍ ويومئذٍ، لأن (إذ) في الأصل حرفان، ولم يفعلوا هذا مع (إذا)؛ لأنها على ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقل حروفًا في اللفظ أولى بالزيادة فيه، وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد.

ولأن في (إذا) معنى الجزاء، وليس في (إذ) منه رائحة، فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى (إذا)؛ لأن ذلك يبطل ما فيها من معنى الجزاء؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو أضيف اليوم والحين إليها لغلب عليها حكمه، لضعفها عن درجة حروف الجزاء.[199]

الثاني: ما منع بسبب هذه العلة:

منع النحاة الإضافة إلى الفعل؛ لأنه سيصير مع المضاف شيئًا واحدًا، والفعل لا يخلو عن الفاعل، فيلحق على هذا الاسم وهو مضاف زيادتان، والاسم لا يتحمل زيادتين؛ ولذا لم يتحمل الألف واللام والتنوين.[200]

ومنعوا تنوين الموقوف عليه، قال السهيلي: "وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال كالمضمر والمبهم، وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام، وهذه علة عدمه في الوقف، لأن الموقوف عليه لا يكون مضافًا إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض"[201].

---

(١٩٧) البيت من الطويل غير منسوب في التذييل والتكميل ٣/٣٤٥، وتمهيد القواعد ٢/٩٤٤، وصدره في مغني اللبيب ص ٥٨٠.
(١٩٨) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٠٠، وينظر: تمهيد القواعد ٢/٩٤٤.
(١٩٩) ينظر: نتائج الفكر ص ١٣٧ .
(٢٠٠) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ١/١٨٦.
(٢٠١) نتائج الفكر ص٨٧.

وامتنعوا من بناء اسم (لا) المضاف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كاشيء الواحد، وهما في اللفظ اسمان، فلو بنيت الاسم الأوَّل مع (لا) لكان لعلّة التركيب، فتصير ثلاثة أشياء كالشيء واحد.(٢٠٢)

وتركوا الجر في تمييز العدد المركب نحو: أحد عشر؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظًا، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزة، والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج إلى التمييز، لكان جعلا لثلاثة أسماء كاسم واحد، لفظا ومعنى، وأما نحو: ثلاثة عشرك، فمخالفة المضاف معنى للمضاف إليه سهلت الإضافة، وكذا تركوا الجر في الأغلب.(٢٠٣)

ومنعوا ترخيم المنادى المضاف، نحو: يا جعفرَ تميمٍ؛ لأنه معرب فى النداء، ولأن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، فآخر المضاف بمنزلة وسط الاسم، ووسط الاسم لا يُرَخَّم(٢٠٤).

كما أعطى العرب المفرد حقه من لفظ التثنية، فقالوا في تثنية رجل: رجلان، وفي وجهٍ: وجهان، ولم يفعل ذلك أهل اللغة العُليا في قولهم: ما أَحْسَنَ وُجُوهَ الرَّجُلَينِ؛ وذلك أن الوجه المضاف إلى صاحبه إنما هو شيءٌ من شيء، فإذا ثنيت الثاني منهما علم السامع ضرورةً أن الأول لا بد أن يكون وَفْقَهُ في العدد، فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه، والمتضايفان يَجريان مَجْرَى الاسم الواحد، فلما كرهوا أن يقولوا: ما أحسن وجهي الرجلين، فيكونوا كأنهم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين، غيَّروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع، إذ العِلْمُ مُحيطٌ بأنه لا يكون للاثنين أكثر من وجهين، فلما أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين، استعملوا أسهل اللفظين.(٢٠٥)

---

(٢٠٢) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب ٢٣١/١.
(٢٠٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥٧/٢، ٥٨.
(٢٠٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢.
(٢٠٥) ينظر: السابق ١٨/١، وخزانة الأدب ٦ /١٩٠ .

وعند البصريين يمتنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، وأولوا ما احتج به الكوفيون، وحجتهم أنهما بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز الفصل بينهما [٢٠٦].

قال سيبويه:" إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة"[٢٠٧] .

وقال الدينوري:" لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فلا يفصل بينهما بشيء"[٢٠٨].

وقال ابن يعيش:" الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما"[٢٠٩].

وقال الشيخ خالد تعليقا على قولهم: يا سعد سعد الأوس:"... وإن فتحته؛ أي: الأول، فقال سيبويه: مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم؛ أي: زائد بينهما. وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء، وأكثرهم يأباه، وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين، وهما كالشيء الواحد، وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته"[٢١٠].

ولأجل هذا أوجبوا تقديم الفاعل على المفعول في نحو: يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا قائمًا، لأننا لو قدمنا (عمرا) للزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه.[٢١١]

مما تقدم نرى أن كثرة الأحكام التي بنيت على علة إجراء المضاف والمضاف إليه مجرى الشيء الواحد قد كشفت لنا عن اعتداد النحويين بعلاقة الاتصال الكائنة بينهما؛ حتى نزلا منزلة الكلمة الواحدة.

---

(٢٠٦) ينظر: الإنصاف ٣٥٢/٢.
(٢٠٧) الكتاب ٢ /١٦٤.
(٢٠٨) ثمار الصناعة ص ٤٢٤ .
(٢٠٩) شرح المفصل ١٩/٣.
(٢١٠) التصريح ٢٢٠/٢.
(٢١١) ينظر: التعليقة على المقرب ص ٨٢.

* * * * *

٧ ـ النعت والمنعوت

انبنى على جعل النعت والمنعوت كالشيء الواحد عدة أحكام نحوية، سنبدأ الكلام بمناقشتها، ثم نختمه ببيان قوة عدهما شيئًا واحدًا.

العامل في النعت:

هناك خلاف في العامل في النعت، فعند سيبويه: العامل في الموصوف هو العامل في صفته؛ إذ كانا كالاسم الواحد، وعند أبي الحسن الأخفش: العامل فيه كونه وصفًا.[٢١٢]

ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه، فإن المجئ في (جاءني زيد الظريف)، ليس في قصده منسوبًا إلى زيد مطلقًا، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة، وكذا في: جاءني العالم زيد، وجاءني زيد نفسه، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معًا كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معًا تطبيقًا للفظ بالمعنى.[٢١٣]

وقد اختار السهيلى رأي الأخفش وقواه بوجهين: أحدهما: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل هو العامل لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، والثاني: أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت؛ إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل فى الحقيقة[٢١٤].

---

(٢١٢) ينظر: المرتجل ص ١١٥ .
(٢١٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٩.
(٢١٤) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٣٢، ٢٣٣.

ووصف الرضي رأي الأخفش بأنه خلافُ الظاهر؛ لأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي، كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه، كما أن تقدير العامل – إذا أمكن العمل بالظاهر – خلافُ الأصل[٢١٥].

(٢١٥) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٧٩.

الموافقة بين النعت والمنعوت:

اشترط النحويون في النعت أن يوافق المنعوت في التعريف والتنكير، قال ابن أبي الربيع:" اعلم أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة؛ لما بينهما من التضاد؛ لأن النكرة لشياعها كالجمع، والمعرفة لاختصاصها كالواحد، فكما لا يمكن أن يكون الواحد جمعًا، والجمع واحدًا، لا يمكن أن تكون المعرفة نكرة، فإذا لم يكن ذلك في الشيء الواحد، تعذر فيما هما كالشيء الواحد"(٢١٦).

وقال الأنباري:"الصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعًا مخصوصًا، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع أشد استحالة"(٢١٧).

وقد فرق ابن يعيش بين النعت والبدل في الموافقة في التعريف والتنكير، فقال:" ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير، كما كان ذلك في النعت؛لأن النعت من تمام المنعوت،وتَحْلِيةٌ له، والبدل منقطعٌ من المبدل منه، يقدَّر في موضع الأول...؛ فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة"(٢١٨).

فالفرق بينهما يكمن في كون البدل مقصودًا لذاته؛ لأنه على نية تكرار العامل، فهو بمثابة الأصل؛ لذا لم تلزم موافقته للمبدل منه، أما النعت فهو من تتمة المنعوت، وفرع عنه، فلزمت فيه الموافقة.(٢١٩)

كما أنه يوافقه في الإعراب، قال سيبويه:" فأما النعت الذى جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد"(٢٢٠).

---

(٢١٦) البسيط لابن أبي الربيع ٣٠٠/١، وينظر: المقاصد الشافية ٦١٨/٤.
(٢١٧) أسرار العربية ص ٢٩٤.
(٢١٨) شرح المفصل ٢٦٥/٢، ٢٦٦.
(٢١٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٥١/١ .
(٢٢٠) الكتاب ٤٢١/١، ٤٢٢ .

والدليل على أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، أنك إذا قلت: مررت بزيد الأكحل، فيتنزل زيد الأكحل، عند من لا يعرف الشخص بزيد وحده، منزلة زيد عند من يعرفه بذلك، فصار زيد الأكحل بمنزلة زيد وحده عند من يعرفه به.(٢٢١)

ويعني هذا أن النعت إذا ألجأت الحاجة إلى وجوده يجري مع منعوته مجرى الاسم الواحد، ويتوقف هذا على معرفة حال المخاطب بالتركيب، فمن يعرف الاسم الأول بمجرد ذكره يختلف عمن يطلب زيادة عليه حتى تحصل عنده الإفادة من الكلام.

نحن أمام تركيب يتسم أوله بالخصوص وثانيه بالعموم؛ فالصفة أعم من موصوفها، فإذا قلت: مررت بزيد الطويل، فالطويل أعم من زيد وحده، والأشياء الطوال كثيرة، وزيد وحده أخص من الطويل وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم؟ قيل له: هذا كان يكون واجبًا لو ذكر الوصف وحده، فقلت: مررت بالطويل، لكان أعم من زيد، ولكنك إذا قلت: بزيد الطويل، كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده، ومن الطويل وحده؛ ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد.(٢٢٢)

ويؤكد هذا قول ابن يعيش:" وإنما قلنا: إنهما كالشيء الواحد، من قِبَلِ أن النعت يخرج المنعوت من نوع إلى نوع أخص منه، فالنعت والمنعوت بمنزلة نوع أخص من نوع المنعوت وحده "(٢٢٣).

وقال سيبويه:" وإنما صارا كالاسم الواحد من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف فهو نكرة؛ وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه؛

(٢٢١) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع ٣٠٠/١، والمقاصد الشافية ٦١٨/٤.
(٢٢٢) ينظر: الأصول في النحو ٣٣/٢.
(٢٢٣) شرح المفصل ٥٥/٣ .

وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها"[٢٢٤].

والموافقة في الإعراب مبنية على احتياج النعت إلى منعوته؛ لذا إذا كان المنعوتُ معروفًا عند المخاطب صرف المتكلم النعت إلى المدح أو الذم، فرفعه أو نصبه، وهو ما يعرف عندهم بقطع النعت.[٢٢٥]

تعدد النعوت:

إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد أتبعت كلها بشرط افتقاره إليها؛ لأنها تتنزل حينئذ معه منزلة الشيء الواحد، كأن يقال: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم: تاجر كاتب، والآخر: تاجر فقيه، والآخر: فقيه كاتب.[٢٢٦]

نصب نعت المنادى إذا كان مضافاً:

يجب نصب نعت المنادى إذا كان مضافًا، نحو: يا زيدُ ذا الجمَّةِ، لأن الصفة من تمام الموصوف، إذ هي مخصِّصةٌ للموصوف موضحةٌ له، كتخصيص الألف واللام في نحو: الرجل، والغلام، ولذلك لا يجوز تقديمها عليه، لذا جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه، فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافًا إلا النصبُ، نحو: يا غلامَ زيد، كذلك لا يكون في صفة المنادى إذا كانت مضافة غيرُه، كقولك: يا زيدُ أخانا، ولم يجز أن تقول: يا زيدُ أخونا، ويا بكر صاحبُ بِشْرٍ، فترفع حملاً على اللفظ، كما فعلتَ في المفرد حيثُ قلت: يا زيدُ العاقلُ.[٢٢٧]

دخول الفاء في خبر الموصوف لجواز دخولها في خبر صفته:

---

(٢٢٤) الكتاب ١/٤٢١، ٤٢٢ .
(٢٢٥) ينظر: نتائج الفكر ص ٢٣٧ .
(٢٢٦) ينظر : شرح الأشموني ٣/٧٧ .
(٢٢٧) شرح المفصل ١/٣٣٠.

مما يؤيِّد أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[٢٢٨]، فدخول الفاء في خبر (الموت) دليلٌ على اتحاد الصفة والموصوف، فلو قلنا: إن الرجل فإنه ملاقيك، لم يجز؛ وإنما جاز في الآية، لأنك وصفته بقولك: ﴿الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾، والفاء تدخل في خبر الموصول بالفعل، فلمّا وصفوا (الموت) بما يجوز دخول الفاء في خبره، جاز دخولها في خبر موصوفه.[٢٢٩]

حذف ألف (ابن):

تُحذف الألف من (ابن) في كل موضع يقع بعد اسم أو كنية أو لقب، قال الحريري:" وليس ذلك مطردًا على ما توهموه، ولا يوجب حذف الألف ما تخيلوه؛ لأنه إنما تحذف الألف من (ابن) إذا وقع صفة بين علمين من أعلام الأسماء، أو الكنى، أو الألقاب؛ ليؤذن تنزله مع الاسم قبله منزلة الاسم الواحد لشدة اتصال الصفة بالموصوف، وحلوله محل الجزء منه"[٢٣٠].

حذف التنوين بين النعت والمنعوت:

أشار الأعلم الشنتمري إلى أن أحسن ما حذف فيه التنوين للضروة هو النعت والمنعوت، ففي شرحه قول الشاعر:

فألْفَيْتَــــه غــــيرَ مســــتعتبٍ ∴ ولا ذاكِــــرِ اللهَ إلَّــــا قَلــــيلا[٢٣١]

قال:" الشاهد فيه حذف التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين ونصب ما بعده، وإن كان الوجه إضافته[٢٣٢]...، وفي حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان:

---

(٢٢٨) سورة الجمعة من الآية ٨.
(٢٢٩) شرح المفصل ٣٣٠/١.
(٢٣٠) درة الغواص ص ٢٤٦ .
(٢٣١) البيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والمقتضب ٣١٣/٢، والأصول ٤٥٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٣٤/٢.
(٢٣٢) في أمالي ابن الشجري ١٦٤/٢:" والذى حسّن لقائل هذا البيت حذف التنوين، لالتقاء الساكنين، ونصب اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، وجرّ اسم الله: أنه لو أضافه لتعرف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف المعطوف عليه فى

أحدهما: أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضربَ الرجل، تريد: اضربَنْ، والوجه الثاني: أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم كقولك: رأيت زيد بن عمرو، وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك: هذا زيدُ الطويلُ؛ لأن النعت والمنعوت كاسم واحد، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه"[٢٣٣].

منع وصف اسم الإشارة بالمضاف:

منع النحاة وصف اسم الإشارة بالمضاف، قال الجرجاني شارحًا قول الفارسي:(ولا يوصف المبهم بالمضاف):" وأما امتناعهم من أن يقولوا: مررت بهذا ذي المال، لأجل أن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه، وإذا كان كذلك كنت جعلت ثلاثة أشياء؛ المبهم والمضاف والمضاف إليه شيئًا واحدًا، ..... وقال الشيخ أبوعلي: لا تقول: مررت بهذا ذي المال، وأنت تريد الصفة، ومقصوده: أنك إن أردت البدل جاز؛ حتى كأنك قلت: مررت بذي المال"[٢٣٤].

فقد ألجأهم الاتصال الشديد بين اسم الإشارة وصفته إلى تحويل مقصود المتكلم من النعت إلى البدلية؛ لئلا يكون مع المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ وهو محظور عندهم؛ لأن ثلاثة أشياء لا تكون شيئًا واحدًا.

وقد عَوَّل أبو جعفر النحاس على هذا في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾[٢٣٥]، قال:" ... ويجوز أن تكون (آيات الله) بدلاً من (تلك)، ولا تكون نعتًا؛ لا يُنعَتُ المبهم بالمضاف"[٢٣٦].

حذف النعت أو المنعوت:

التنكير، فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وأعمل اسم الفاعل، فعطف نكرة على نكرة مجرورة، بإضافة غير إليها".

(٢٣٣) تحصيل عين الذهب ص ١٤٠.

(٢٣٤) المقتصد ٢/٩٢٤ .

(٢٣٥) سورة آل عمران من الآية ١٠٨.

(٢٣٦) إعراب القرآن ١/٣٩٩.

القياس ألا يحذف النعت أو المنعوت، قال ابن يعيش:" الصفة والموصوف لمَّا كانا كالشيء الواحد؛من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجعٌ عما اعتزموه، فالموصوف القياسُ يأبى حذفه؛ لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبسٌ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل، لم يُعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسانٌ، أو رُمْحٌ، أو ثَوْبٌ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطُّول؟ إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره، وقويت الدلالة عليه، إما بحال، أو لفظٍ. وأكثرُ ما جاء في الشعر، لأنّه موضع ضرورة. وكلما استبهم، كان حذفُه أبعدَ في القياس"[٢٣٧].

الحذف إذن مشروط بالدليل على المحذوف الذي يصبح به في حكم الموجود، فإذا أدى الحذف إلى إبهام المعنى كان بعيدًا في القياس.

المصدر في نحو: مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتٌ حسنٌ:

ليس مقصودا بالمصدر في المثال السابق التشبيه، وقد أوجب سيبويه فيه الرفع على أحد وجهين: أنه بدل من الأول، أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي، كما في: جاء زيد زيد؛ لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يفيد ما لم يفده الأول، ولو لم يكن معه الصفة، لكان تأكيدًا لا غير، ومن جعله وصفًا، مع أن معنى الوصف ليس فيه، فلكونه مع وصفه كاسم واحد.[٢٣٨]

قوة إجراء النعت مع منعوته شيئا واحدا:

حتى نصل إلى نتيجة واضحة تبرز لنا قوة هذا الإجراء أو ضعفه، سنحاول مناقشة بعض صور النعت، مع عقد مقارنة بينها.

١ - نعت اسم (لا):

(٢٣٧) شرح المفصل ٢٥٣/٢.
(٢٣٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٢١/١.

قال أبو البركات الأنباري:" الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد؛ بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك: يا أيها الرجل، ثم هما في المعنى كشيء واحد"[٢٣٩].

بهذا التعليل قوي أبو البركات الأنباري بناء اسم (لا) النافية مع صفته في نحو: لا رجلَ ظريفَ، على تركيبهما اسمًا واحدًا ، وحجته عدم جواز السكوت على الموصوف دون صفته في نحو: يا أيها الرجل[٢٤٠]، فلا يجوز أن يقال: يا أيها، حتى يذكر الصفة وهي كلمة الرجل.

والقول – هنا – بكون النعت مع منعوته كالشيء الواحد إنما هو لتقوية البناء؛ حتى لا تجتمع ثلاثة أشياء كالشيء الواحد، بعد بناء (لا) مع الاسم.

وفي كلام سيبويه عن نحو: لا ماء ولا لبن باردا، إشارة إلى ما يؤيد هذه العلاقة بين النعت ومنعوته، يقول:" فإذا قلت: لا ماء ولا لبن، ثم وصفت اللبن، فأنت بالخيار في التنوين وتركه، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منونًا؛ لأنه لا يفصل بين الشيئين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمرًا أو مظهرًا؛ لأنهما قد صارا اسمًا واحدًا بمنزلة زيد، ويحتاجان إلى الخبر مضمرًا أو مظهرًا؛ ألا ترى أنه لو جاز: تيم تيم عدى، لم يستقم لك إلا أن تقول: ذاهبون، فإذا قلت: لا أبالك، فههنا إضمار مكان"[٢٤١].

فهذه إشارة دقيقة إلى قوة كون المركب شيئًا واحدًا دون الصفة وموصوفها، فقد أجاز في قوله: (باردًا) إذا كان المقصود وصف اللبن به التنوين وتركه، وأوجب التنوين في حال كان قوله: (باردًا) صفة للماء، لأن البناء إنما هو على تركيب الاسمين وجعلهما اسمًا واحدًا، فكلامه في إجراء الاسمين مجرى الاسم الواحد يقوي البناء، ولا يقوى علاقة الصفة بموصوفها.

---

(٢٣٩) أسرار العربية ص ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢٤٠) قال ابن يعيش:" اعلم أنّ حقيقةَ هذا النعت، وما كان مثلَه في نحو: هذا الرجلُ، إنّما هو عطفُ بيان، وقولُ النحويين: إنه نعتٌ، تقريبٌ؛ وذلك لأن النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبِه، وهذه أجناسٌ، فهي شرحٌ، وبيانٌ للأوّل كالبَدَل، والتأكيدِ، فلذلك كان عطفَ بيان، ولم يكن نعتًا". شرح المفصل ٣٢٣/١.

(٢٤١) الكتاب ٢٩٠/٢.

٢ – نعت أي :

تقدم أن الأنباري قد قوي بناء اسم (لا) النافية مع صفته، وحجته عدم جواز السكوت على الموصوف دون صفته في نحو: يا أيها الرجل.

ويقول سيبويه مؤكدًا تلك الحقيقة في وصف (أي):" وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي، ولا: يا أيها، وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل"(٢٤٢).

وقال ابن يعيش:" ولا يجوز أن يفارقه النعت، لأن أيًّا اسمٌ مبهمٌ لم يُستعمل، إلا بصلة، إلا في الاستفهام والجزاء، فلما لم يُوصَل، أُلْزِمَ الصفةَ لتَبْيينه كما تُبينه الصلة، وقد أجاز المازني نصبَ ذلك حَمْلاً على الموضع قياسًا على غير المبهم، والصواب ما ذكرنا للمانع المذكور"(٢٤٣).

غير أن الفراء قد رد القول بلزوم ما بعد (أي) بأنه لا يصح، بدليل أنه يقال: يأيهذا أقبل، فيسقط الثاني الذي زعم أنه وصف لازم، قال الشاعر:

أيُّهـــــذانِ كُـــــلا زَادَكُمَـــــا ∴ وذَرَانِـــي وَاغِـــلاً فـــيمن يَغِـــل(٢٤٤)

كما يقولون: يأيها الرجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يا أيهذا الرجل.(٢٤٥)

وكان الأخفش يذهب إلى أنَّ (أَي) من قولك: يا أيها الرجل، موصولةٌ، وأنَّ (الرجل) بعدها صلتها، قال: لأنَّ (أي) لا تكون اسمًا في غير الاستفهام والجزاء إلا بصلة، وهو قولٌ فاسدٌ؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذكر؛ لما جاز ضمه؛ لأنَّه لا يُبْنَى في النداء ما كان موصولاً، ألا ترى أنه لا يقال: يا خيرُ من

---

(٢٤٢) الكتاب ١٨٨/٢.
(٢٤٣) شرح المفصل ٣٢٩/١.
(٢٤٤) البيت من الرمل غير منسوب في شرح التسهيل ٣٩٩/٣، والمساعد ٥٠٤/٢، والمقاصد الشافية ٣١٥/٥.
(٢٤٥) ينظر: مجالس ثعلب ص ٤٢.

زيد، بالضم، إنما تقول: يا خيرًا مِنْ زيد، بالنصب، لأن (من زيد) من تمامِ (خير)، فكذلك (الرجلُ) من تمامِ (أيّ).[٢٤٦]

٣ - نعت اسم الإشارة:

يقول سيبويه مفرقًا بين الصورة التي يكون فيها الاسم المبهم وُصْلَةً لنداء ما فيه أل وبين النعت في نحو: يا زيد الطويل، فيقول:" واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أى، وهي: هذا وهؤلاء وأولئك، وما أشبهها وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد، وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيد الطويل، من قبل أنك قلت: يا زيد، وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خفت أن لا يعرف فنعته بالطويل، وإذا قلت: يا هذا الرجل، فأنت لم ترد أن تقف على هذا، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف؛ فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت: يا رجل، فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أى؛ كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها"[٢٤٧].

ويعني هذا أن نعت المبهم ألزم له من النعت في نحو: يا زيد الطويل.

الفرق بين أي والمبهم:

العلة في الإتيان بأي أو المبهم أنهم استكرهوا اجتماع آلتي التعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم، وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الإبهام ويعين الماهية، فوجدوا ذلك الاسم أيًّا إذا قطع عن الإضافة، واسم الإشارة لوضعهما مبهمين مشروطاً إزالة إبهامهما، وبهذا أيضا كان الفصل بأي أكثر من الفصل باسم الإشارة[٢٤٨].

---

(٢٤٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٣/١.
(٢٤٧) الكتاب ١٨٩/٢.
(٢٤٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٧٥/١، وحاشية الصبان ٢٤٤/١.

والفرق بينهما أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف (أي) فهي أدخل في الإبهام؛ فلهذا جاز: يا هذا، ولم يجز يا أي، بل لزم أن يردفه ما يزيل إبهامه[٢٤٩].

ويجوز أيضًا الإبدال من اسم الإشارة دون (أي)، نقول: يا هذا ذا الجمة، فنبدل منها؛ لأنها تامة أو تستأنف نداء بعدها، ولا يجوز: يا أيها ذا الجمة؛ لأن أيًّا لا يوقف عليها فتبدل منها؛ ولذلك امتنع: يا أيها الرجلَ؛ لأنها وأي بمنزلة الشيء الواحد[٢٥٠].

٤ - إلحاق علامة الندبة آخر الصفة:

يرى البصريون غير يونس عدم جواز إلحاق ألف الندبة آخر الصفة؛ لأنها ليست بمنادى، ولعدم لزوم الصفة للموصوف، فلو قلت: هذا زيد، كنتَ في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ، وإن شئت لم تصف.[٢٥١]

قال أبو البركات الأنباري:" فإن قيل: فَلِمَ لحقت ألف الندبة آخر المضاف إليه؛ نحو: يا عبد الملكاه، ولم تلحق آخر الصفة؛ نحو: يا زيد الظريفاه؟ قيل: لأن ألف الندبة إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحدٍ، والدليل على ذلك: أنه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه، ألا ترى أنك لو قلت في: غلام زيد، وثوب خز: غلام وثوب، لم يَتم إلا بذكر المضاف إليه؟ فلمَّا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه؛ وأمَّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلهذا، لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف، بل أنت مُخيَّر في ذكر الصفة؛ إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا زيد الظريف، كنت مُخيَّرًا في ذكر الصفة، إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها؟ وإذا كنت مُخيَّرًا في ذكر الصفة، دل على

(٢٤٩) ينظر: حاشية الصبان ١/٢٤٤.
(٢٥٠) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٦٧.
(٢٥١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/٢٢٥، ٢٢٦.

أنهما ليسا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه"[٢٥٢].

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تُلْقَى علامة الندبة على الصفة، نحو قولك: وازيدُ الظريفاه، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصريُّ وأبو الحسن بن كيسان.

وحجتهم أن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه؛ فإذا جاز أن تُلْقَى علامة النُّدْبَةِ على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تُلْقَى على الصفة، وقول بعض العرب: واجُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاه، بإلحاق علامة الندبة بالصفة.

ورد مذهب الكوفيين ويونس بأن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة؛ فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة.[٢٥٣]

قال سيبويه:" وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاه، واجُمجمتيّ الشَّامِيَّتَيْنَاه، وزعم الخليل – رحمه الله – أن هذا خطأ" [٢٥٤].

وفي الإنصاف:" وأما ما روي عن بعض العرب من قوله: واجمجمتيّ الشَّامِيَّتَيْنَاه، فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبأ به ولا يقاس عليه، كقولهم: وامَنْ حَفَرَ بئر زَمْزَمَاه، وما أشبه ذلك"[٢٥٥].

وقال ابن الحاجب:" المضاف والمضاف إليه تركبا وصار مدلولهما واحدًا، فصار كل واحد منهما كالزاي من زيد، حتى أنك لو فصلت أحدهما عن الآخر لم تفهم المدلول أصلا، وليس كذلك الصفة والموصوف، فإن الموصوف مستقل بالدلالة مع الذهول عن الصفة، إذ لم تأت إلا بعد تمام الأول وكماله لغرض، فقد ظهر الفرق بين الصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه"[٢٥٦].

---

(٢٥٢) أسرار العربية ص ٢٤٤، ٢٤٥.
(٢٥٣) ينظر: الإنصاف ٣٠٠/١، ٣٠١.
(٢٥٤) الكتاب ٢٢٦/٢.
(٢٥٥) ٣٠١/١.
(٢٥٦) أمالي ابن الحاجب ٤٨٧/٢.

والسؤال بعد كل هذا: هل كل صفة مع موصوفها يمكن أن تدخل في هذا الباب الذي يجرى فيه شيئان مجرى شيء واحد؟

أظهرت المقارنة السابقة بين نعت أي، ونعت اسم الإشارة، والنعت في نحو: يا زيد الطويل، أن نعت (أي) أقوى من غيره في هذا، ومع هذا لم يسلم الفراء بلزوم نعته له، وذهب الأخفش إلى كون (أي) موصولة، يليه نعت اسم الإشارة، ويأتي بعدهما النعت في نحو: يا زيد الطويل.

كما أن الاحتياج إلى الصفة يتوقف – كما سبق – على ماهية الموصوف ومدى احتياجه إلى الصفة، فقد جيء بالصفة في باب النداء مع (أي) واسم الإشارة؛ لإزالة الإبهام الكائن فيهما، وهم يجوزون مع اسم الإشارة أن يكتفى به دون صفته، والناظر بإمعان يرى أن في هذا قلبا للحقيقة التي من أجلها وجدت (أي) أو اسم الإشارة، فهما وصلتان يتوصل من خلالهما إلى نداء هذا الاسم المتأخر الذي حالت أل دون ندائه مباشرة.

كما أن البصريين منعوا إلحاق علامة الندبة آخر الصفة، وأجازوها آخر المضاف إليه؛ لعده مع المضاف كالجزء الواحد، دون الصفة مع الموصوف.

كما جاز الفصل بينهما؛ فلو كانت تلك الرابطة قوية بينهما لما كان هذا الفصل مقبولا أو مستساغا.

وقد تقدم في مسألة الموصول والصلة أن ابن جني حول قول الشاعر:

وأبْغَضُ مَنْ وضعْت إليّ فيه ∴ لساني مَعشَرٌ عنهم أذُودُ

من الفصل بين الموصول وبعض الصلة إلى الفصل بين الصفة والموصوف؛ لأنه أسهل منه بين الصلة والموصول، وقَوَّى هذا ببيتين آخرين جاء فيهما هذا الفصل، أولهما : قول الشاعر:

أمرَّت مِن الكتَّان خَيطا وأرسلَتْ ∴ رسولا إلى أخرى جريًّا يُعينها[٢٥٧]

ففصل بين قوله: (رسولا) و(جريا) بقوله: إلى أخرى، وهو معمول: أرسلت.

وثانيهما: قول الشاعر:

(٢٥٧) البيت من الطويل بغير نسبة في الخصائص ٣٩٦/٢،

فَصَـــــلَقْنا فِي مُـــــرَادٍ صَـــــلْقَةً ∴ وصُـــــدَاءٍ أَلْحَقَـــــتْهُمْ بالثَّلَـــــلْ[٢٥٨]

ففصل بقوله: وصداء بين صلقة، وألحقتهم، وهو صفة له. [٢٥٩]

يمكن من العرض السابق أن نقول: إن ارتباط النعت بالمنعوت وتأديتهما معنى كلمة واحدة لا يجري على نسق واحد في كل نعت مع منعوته، فهناك نعوت اشتد اتصالها بمنعوتها، وأخرى كانت أقل من غيرها في عدها مع منعوتها جزءًا واحدًا.

* * * * *

٨ ـ حرف العطف والمعطوف

حرف العطف يتنزل من المعطوف منزلة الجزء منه؛ لذا رجح ابن عصفور منع الفصل بينهما معتلا بهذه العلة، قال:" حروف العطف قد تنزلت من المعطوف منزلة جزءٍ منه، بدلالة قولهم: وهْو، وهْي – يسكنون الهاء في فصيح الكلام تشبيها لها بـــ(عَضْد) و(كَبْد)، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف الذي يجب له أن يكون متصلاً بحرف العطف"[٢٦٠].

وهو في هذا يجري على مذهب الفارسي في المسألة الذي يرى منع الفصل بينهما في غير ضرورة الشعر، ففي قوله عز وجل: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[٢٦١] بنصب يعقوب عطفًا على موضع الجار والمجرور (بإسحاق)، أو على أنه في موضع جر عطفًا على قوله: إسحاق؛ أي: فبشّرناها بإسحاق ويعقوب، وقد فصل بينه وبين الواو التي تعطفه على المجرور، قال:" والوجه الأول ليس بالسهل؛ لأن الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فصل بينها وبين المعطوف بالظرف، والآخر أيضًا كذلك، وإن كان الأول أَفْحَشَ، وهذا – كما أعلمتك – إنما تجده في الشعر"[٢٦٢].

---

(٢٥٨) البيت من الرمل للبيد في ديوانه ص ٩٥، والخصائص ٣٩٦/٢،
(٢٥٩) ينظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٣٣.
(٢٦٠) ضرائر الشعر ص ٢٠٦، ٢٠٧.
(٢٦١) سورة هود من الآية ٧١.
(٢٦٢) المسائل العسكرية ص ١٦٥، وينظر: الحجة للقراء السبعة ٣٦٥/٤.

وقد وصف في (المسائل البصريات) الوجهين بالقبح واختار على قراءة النصب تلك قراءةَ رفع (يعقوب) [٢٦٣]، قال:" لم يحمل قوله: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾على الجر؛ لأنه يلزم فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف الذي هو (من وراء)، ومن جعل (يعقوب) في موضع نصب ففيه بعض القبح أيضًا؛ لأن قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف؛ وإن كان الأول أفحش لأنه يقوم حرف العطف فيه مقام حرف جار، فإذا كان الوجهان غير منفكين من القبح ، فالأحسن الرفع في (يعقوب) ليكون عطف جملة على جملة"[٢٦٤].

وقال بمنعه أيضًا ابن هشام، فقد أجيز في قوله تعالى: ﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[٢٦٥] أن تكون (ما) مصدرية، وموضعها نصبٌ عطفًا على أن وصلتها؛ أي: ألم تعلموا أَخْذ أبيكم الموثق وتفريطكم، وقد منع هذا الوجه؛ لئلا يلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، وهو ممتنع.[٢٦٦]

ومن الفصل بينهما بالظرف قول الأعشى:

يومًا تراها كشِبْه أرْدِيَة الـ ∴ عَصْبِ ويوما أديمُها نَغِلا[٢٦٧]

فإنه أراد: تراها يوما كمثل أردية العصب وأديمها يوما آخر نغِلا، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله وهو (ها) من تراها[٢٦٨].

وقوله أيضًا:

وفي كلِّ عامٍ أنتَ جاشِمُ غَزْوَةٍ ∴ تَشُدُّ لأقْصَاها عَزِيْمَ عَزَائكا
مُوَرِّثَةٍ مالاً وفي الحَيِّ رِفعَةً ∴ لما ضاعَ فيها من قُرُوْءِ نِسائكا[٢٦٩]

---

(٢٦٣) بنصب يعقوب: قرأ ابن عَامر، وحمزة، وبالرفع قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائى. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٣٨.
(٢٦٤) المسائل البصريات ٢/٧٧٥.
(٢٦٥) سورة يوسف من الآية ٨٠.
(٢٦٦) ينظر: مغني اللبيب ص ٤١٨.
(٢٦٧) البيت من المنسرح في ديوانه ص ٢٣٣، وفيه: الخِمس، بدل: العصب.
(٢٦٨) ينظر: الخصائص ٢/٣٩٥.

ففصل بين حرف العطف، وهو الواو، وبين المعطوف، وهو رفعة، بالمجرور[٢٧٠].

وقد رد ابن مالك على الفارسي واصفًا مذهبه بالزعم، واحتج عليه بورود الفصل بكثرة في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾[٢٧١] ففصل بـ (إذا) وما أضيفت إليه بين الواو و﴿أَن تَحْكُمُوا﴾، وهو معطوف على ﴿أَن تُؤَدُّوا﴾، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾[٢٧٢] ففصل بـ ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ بين الواو و﴿حَسَنَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾[٢٧٣]، ففصل بـ ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ بين الواو و﴿سَدًّا﴾، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[٢٧٤] ففصل بـ ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ بين الواو و﴿مِثْلَهُنَّ﴾.

وشَرَطَ لجواز ذلك ألا يكون المعطوف فعلًا أو اسمًا مجرورًا، فلو كان المعطوف فعلًا لم يجز الفصل المذكور بوجه، ولو كان اسمًا مجرورًا أعيد معه الجار، نحو: مُرَّ الآن بزيد وغدًا بعمرو.[٢٧٥]

ورد عليه ابن هشام في حواشي التسهيل[٢٧٦] بأن التقدير في الآية الأولى: ويأمركم إذا حكمتم، فهو من عطف الجمل[٢٧٧]، ورأى في المغني أن المعطوف في الآيتين الأخيرتين شيئان على شيئين[٢٧٨]؛ أي: (سَدًّا) عطف على (سَدًّا)، و(من

---

(٢٦٩) البيتان من الطويل في ديوانه ص ٩١، والبيت الثاني في همع الهوامع ٢٢٨/٣.
(٢٧٠) ضرائر الشعر ص ٢٠٦.
(٢٧١) سورة النساء من الآية ٥٨.
(٢٧٢) سورة البقرة من الآية ٢٠١.
(٢٧٣) سورة يس من الآية ٩.
(٢٧٤) سورة الطلاق من الآية ١٢.
(٢٧٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٨/٣ – ١٢٤٠.
(٢٧٦) من كتب ابن هشام المفقودة، قال الشيخ خالد الأزهري في خطبة كتابه التصريح ٥/١ :"حواشي التسهيل في مجلدين".
(٢٧٧) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٤٢٩/١.
(٢٧٨) مغني اللبيب ص ٤١٨.

خلفهم) عطف على (من بين أيديهم)، و(في الآخرة) عطف على (في الدنيا)، و(حسنة) عطفت على (حسنة)، فلم يكن هناك فصل بين العاطف والمعطوف أصلا، بل الواو داخلة على المعطوف[٢٧٩].

ولم يرتض الدسوقي ما ذهب إليه ابن هشام من منعه، فقال:" لا نسلم أنه ممنوع بل هو جائز كما ذكره ابن مالك، والمصنف في غير هذا الكتاب"[٢٨٠].

وربما يقصد الدسوقي بإجازة المصنف له في غير هذا الكتاب، ما نص عليه ابن هشام فيما يُحَسِّن العطفَ على الضمير المرفوع المتصل، وهو الفصل بين حرف العطف والمعطوف بـــ لا، نحو قوله تعالى:﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[٢٨١] [٢٨٢].

وأجاز الفصل أيضًا أبو البقاء في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾[٢٨٣]، قال:" وَقْرًا: معطوف على (أَكِنَّةً)، ولا يعد الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فصلًا؛ لأن الظرف أحد المفاعيل، فيجوز تقديمه وتأخيره"[٢٨٤]، وفي قوله تعالى:"﴿أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾[٢٨٥]، قال:" أي: وهم خالدون في النار، وقد وقع الظرف بين حرف العطف والمعطوف"[٢٨٦].

وقد نحا المغاربة منحى آخر في هذه المسألة؛ حيث فرقوا بين ماهية حرف العطف، هل هو على حرف واحد، أو زائد على حرف؟ فمنعوا مع الأول، وأجازوا مع الثاني، قال ابن عصفور موضحًا شرط الفصل بينهما بالقسم والظرف

(٢٧٩) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٤٢٩/١.
(٢٨٠) ينظر: السابق الصفحة نفسها.
(٢٨١) سورة الأنعام من الآية ١٤٨.
(٢٨٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٥١/٣.
(٢٨٣) سورة الأنعام من الآية ٢٥.
(٢٨٤) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٨/١.
(٢٨٥) سورة التوبة من الآية ١٧.
(٢٨٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣، وينظر: ٣٦/٢، ٦١.

والمجرور:" أن يكون حرف العطف أزيدَ مِنْ حرف واحد، نحو قولك: قام زيد لا والله عمرو، ولا يجوز: ووالله عمرو؛ إلا في ضرورة"(٢٨٧).

وهو رأي ابن السراج قال: "وحروف العطف لا يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه، والأشياء التى يعترض بها: الأيمان، والشكوك، والشروط، وقد يجوز ذلك في (ثم) و(أو) و(لا)؛ لأنها تنفصل، وتقوم بأنفسها، وقد يجوز الوقوف عليها، فتقول: قام زيد ثم والله عمرو، وثم – أظن – عمرو"(٢٨٨).

وقال السيوطي:" وفَصْل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة ...، وفصل غيرهما من حروف العطف سائغ بقسم أَو ظرف"(٢٨٩).

وقوة أحد الجزأين وأثرها في الفصل لها نظائر كثيرة في البحث، وسيأتي مزيد كلام عنها في المبحث الثاني.

وألحق أبو حيان بالظرف الحالَ في قوله تعالى:﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آَبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾(٢٩٠)، فـ أشد حال من ذكر، والأصل: ذكرًا أشد، فلما قدم عليه أعرب حالًا منه؛ لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز في الظرف.(٢٩١)

ظهر من عرض رأي المانعين للفصل ورأي المجوزين وجود شواهد قرآنية كثيرة للفصل بالظرف والجار والمجرور وغيرهما، وأن صرف هذه الآيات عن الفصل يحتاج إلى التأويل؛ لذا فالأولى الإقرار بجوازه.

وقد وضح كذلك أن لابن عصفور في هذه المسألة رأيين: أحدهما: ترجيح عدم الفصل، وهو ما جرى عليه في كتاب ضرائر الشعر، والثاني: تجويز الفصل

(٢٨٧) المقرب ٢٣٤/١، وينظر: المساعد ٤٧٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢٨/٣، ٢٢٩.
(٢٨٨) الأصول ٥٩/٢، ٦٠.
(٢٨٩) همع الهوامع ٣/ ٢٢٨، ٢٢٩.
(٢٩٠) سورة البقرة من الاية ٢٠٠ .
(٢٩١) ينظر: البحر المحيط ١١٢/٢، وحاشية الصبان ١٧٥/٣.

بشرط أن يكون حرف العطف أزيد من حرف واحد، وهو ما جرى عليه في كتاب المقرب.

* * * * *

٩ ـ الأسماء المركبة

سنناقش هنا صورتين وضح فيهما عد الكلمتين كلمة واحدة.

١ - بناء الأسماء المركبة :

بنيت الأسماء المركبة؛ لأن الأول يتنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعض، وكذلك الثاني من الأول، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، إنما تستحقه الكلمة بأسرها إن كانت مما يعرب.(٢٩٢)

ولذا حكم بزيادة اللام في (العشر) من قولهم: الخمسة العشر درهمًا، قال ابن جني:" ومن زيادة اللام ما أخبرني به أبو علي أن أبا الحسن حكى عنهم: الخمسة العشر درهمًا، فاللام في العشر لا تخلو من أن تكون للتعريف أو زائدة، فلا يجوز أن تكون للتعريف؛ لأن خمسة عشر اسمان في الأصل جعلا كالاسم الواحد، وقد تعرف الاسم من أوله باللام في الخمسة، ومحال أن يتعرف الاسم من جهتين وبلامين، فثبت أن اللام في العشر زيادة، إلا أنها ليست لازمة لزومها في الآن والذي، ونحو ذلك"(٢٩٣).

(٢٩٢) المرتجل ص ١١٣ .
(٢٩٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٥.

وهذا يجري على مذهب البصريين، أما الكوفيون فأجازوا أن يقال في خمسة عشر درهمًا: الخمسة العشر درهمًا، بإدخال اللام على جزأي التركيب، والخمسةَ العَشَرَ الدرهَمَ، بإدخالها على التمييز مع جزأي التركيب.(٢٩٤)

٢ - في (حيهلا) ضمير واحد :

حَيَّهَلَ: اسمٌ من أسماء الأفعال، مركبٌ من (حَي، وهَلَ)، وهما صوتان معناهما الحث، والاستعجال، فجمع بينهما، وسُمي بهما للمبالغة.

وقد قالوا فيه: حَيهْلَ، بسكون الهاء، وفتح اللام، وحَيهْلا بسكون الهاء مع الألف؛ وإنما أسكنوا الهاء؛ لأنها لما رُكبت وصارت كلمة واحدة، استثقلوا اجتماع المتحركات، فسكنوا الهاء كما سكنوا الشين في (إحدَى عَشرَةَ) ونظائرِه، لاجتماع المتحركات.(٢٩٥)

واختلف في وجود ضمير واحد في هذا التركيب أو وجود ضميرين، فنقل أبو حيان في الارتشاف عن النهاية لابن الخباز، أنه قال: في حي وهلا: ضميران؛ لأنهما في الأصل اسما فعل أمر، فكل واحدٍ منهما يستحق الضمير، وقيل: فيهما ضميرٌ واحد، لأنهما بالتركيب صارا كالكلمة الواحدة، ويدل على ذلك أن حي وهلا لا يتعديان، فلما رُكِّبا تَعَدَّيَا، فدل على أن حكم الإفراد قد زال.(٢٩٦)

* * * * *

(٢٩٤) ينظر: الإنصاف ٢٥٥/١.
(٢٩٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٣، ٣٧.
(٢٩٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٣٠٨/٥، وخزانة الأدب ٢ /٣٥٣ .

١٠ ـ الإتباع في كلمتين

ورد الإتباع في قوله سبحانه: ﴿ الْحَمْدُ لِلّهِ ﴾[٢٩٧]على صورتين:

الأولى: ﴿ الْحَمْدُ لُلّهِ ﴾، بضم اللام إتباعا لضم الدال[٢٩٨]، وفيها تغيرت حركة اللام، وهي حركة بنائية، بسبب مجاورتها حركة الدال، وهي حركة إعرابية.

الثانية: ﴿ الْحَمْدِ لِلّهِ ﴾، بكسر الدال إتباعا لكسر اللام[٢٩٩]، وفيها تغيرت حركة الدال، وهي حركة إعرابية، بسبب مجاورتها حركة اللام، وهي حركة بنائية.

والذي يهمنا عند النظر إلى هاتين القراءتين هو ما يتصل بموضوع البحث؛ فقد حمل الفراء ومن تبعه هذا الإتباع في الصورتين على إجراء الاسمين مجرى اسم واحد، قال موضحًا ذلك:" وأما من خفض الدال من (الحمدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد؛ فَثَقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرَةٌ بعدها ضَمّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إِبِل؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم، وأمَّا الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذى يجتمع فيه الضمتان؛ مثل: الحُلُم والعُقُب"[٣٠٠].

وقال ابن خالويه:" وقرأ الحسن ورؤبة ﴿الْحَمْدِ لِلّهِ﴾ بكسر الدال، أتبعَا الكسرَ الكسرَ؛ وذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر، فأتبعوا الكسر الكسر، وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة ﴿الْحَمْدُ لُلّه﴾ بضم اللام، أتبع الضم الضم، كما أتبع أولئك الكسر الكسر"[٣٠١].

---

(٢٩٧) سورة الفاتحة من الآية ٢.
(٢٩٨) قراءة إبراهيم بن أبي عبلة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ٩.
(٢٩٩) قراءة الحسن البصري ورؤبة، وزيد بن علي. ينظر: مختصر في شواذ القــرآن ص٩، والبحر ٣٣/١ .
(٣٠٠) معاني القرآن ٣/١، ٤.
(٣٠١) إعراب ثلاثين سورة ص ١٨ ، ١٩ .

وقال ابن جني:" أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجـزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت ﴿الْحَمْدُ لُلّهِ﴾ كـ عُنُق وطُنُب، و﴿الْحَمْدِ لِلّهِ﴾ كـ إبِل وإطِل" [٣٠٢].

وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء قد أشار إليه سيبويه في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، قال:" الوجه الرفع، وهو كلامُ أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياسُ، لأنَّ الخَرِبَ نعت الجحر، والجحر رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ للضب، ولكنه نعتٌ للذى أُضيف إلى الضب، فجروه؛ لأنه نكرةٌ كالضب، ولأنه فى موضعٍ يقع فيه نعتُ الضبّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ"[٣٠٣].

فقول سيبويه: " صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ"، هو التعليل نفسه الذي ذكره الفراء ومن تبعه في قراءتي الإتباع في (الحمد لله).

غير أن الناظر في نماذج الإتباع الكثيرة المنقولة عن العرب لا يجد فيها هذه العلة، وهي تشبيه التابع والمتبع بجزء الكلمة، فالإتباع موجود دون وجود هذه العلة، وهم في الغالب يحملونه على علة المجاورة، قال ابن مالك:" حق (خرب) أن يرتفع لأنه نعت (جحر)، وجحر مرفوع، لكنه جعل تابعا لـ (ضب)؛ لمجاورته إياه مع أمن اللبس، ومثله قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[٣٠٤]، بخفض المتين ..." [٣٠٥].

* * * * *

(٣٠٢) المحتسب ١/٣٧ .
(٣٠٣) الكتاب ١/٤٣٦.
(٣٠٤) سورة الذاريات الآية ٥٨.
(٣٠٥) شرح التسهيل ٣/٣٠٨.

المبحث الثاني
أحكام المتعدد الجاري مجرى الواحد

في هذا المبحث نشير إلى أحكام نحوية اشتركت فيها الصور التي حملت على علة إجراء شيئين مجرى شيء واحد.

أولا : الحذف والفصل والتقديم:

من أبرز الأصول التي وضعها النحويون لتلك القاعدة: عدم الاستغناء عن واحد منهما، وعدم الفصل بينهما، وامتناع تقديم الجزء الثاني، فهل يمكن تطبيق تلك الأصول الثلاثة على الصور التي شملتها تلك القاعدة، إن أمكن ذلك فإن إجراء شيئين مجرى شيء واحد يعد دليلا مقبولا ومستندًا قويا عند القائلين به، أما إذا كان الأصل مطبقًا في صورة دون الأخرى فإن هذا يضعفه.

١ - الحذف:

ترى في قواعدهم منع حذف الفاعل والقول بإضماره؛ والعلة أن ما كان جزءا لا يجوز حذفه، وذلك لاختلاف المحذوف عن المضمر، فالمحذوف هو: ما ترك ذكره في اللفظ والنية، والمضمر: هو ما ترك ذكره في اللفظ وهو مراد بالنية(٣٠٦).

ثم ما تلبث تستقر عندك هذه العلة حتى تجد في غير هذا الباب مما اشترك معه في تلك العلة جواز الحذف، فالصلة وهي بمثابة الجزء يجوز حذفها.

فإن حذف الفعل مع فاعله ساغ ذلك وقبل عندهم، وأصبح حذف الفاعل بتبعيته للفعل وليس على استقلاله، وهو في هذا نظير ضمير الشأن الذي يجوز حذفه مع (أن) و(كأن) المخففتين، فإنهم استسهلوه معهما؛ لكونه في كلام بني على التخفيف، فحذفه تبع لحذف النون، ولأَنَّهُ لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر ترد الأشياء أصولها.(٣٠٧)

---

(٣٠٦) ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ٣٨٤.
(٣٠٧) ينظر: مغني اللبيب ص ٥٧، وحاشية الصبان ١١٩/١.

ولا يحسن حذف الفعل الداخل عليه قد أو السين أو سوف، والقياس ألا يحذف النعت أو المنعوت إلا أنهم حذفوه إذا ظهر أمره، وقويت الدلالة عليه، وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنه موضع ضرورة.

الحذف إذن مشروط بوجود الدليل على المحذوف الذي يصبح به المحذوف في حكم الموجود، فإذا أدى الحذف إلى إبهام المعنى كان بعيدًا في القياس.

٢ - الفصل:

جعل شيئين كالجزء الواحد يحتم منع الفصل بينهما، فاحتياج أحدهما إلى الآخر يتطلب وجوده معه دون فاصل بينهما.

لكن العلاقة بين الجزأين اللذين يمثلان جزءا واحدًا تختلف من باب إلى آخر، فكلما قويت العلاقة بينهما قبح الفصل، وكلما أمكن استقلال جزء منهما سهل الفصل، ولذا فإن التعميم في هذا الباب مما لا ينبغي تسويغه دون معرفة ماهية الجزأين.

ومن الإشارات اليسيرة التي تقف عليها في هذا الباب قول ابن جنِّي:" وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصـــالا قوي قبح الفصل بينهما"[٣٠٨]، وقول العكبري:" الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي لا يجوز"[٣٠٩].

وكلام ابن جني يثبت وجود أجزاء اتصالها ببعضا أقوى من غيرها، لكنه على كل حال يجعل الفصل دائرًا بين القبيح والأقبح، وكلام العكبري يجعله غير جائز.

لذا أشاروا إلى قبح الفصل بين قد والسين وسوف وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقول: سوف زيدًا أضربه، ولا : سوف زيدًا أضرب؛ ولا: قد زيدًا رأيت.

ولا يجوز في الكلام المنثور، وهو حال الاختيار والسعة، الفصل بين (لم) وما نفته.

---

(٣٠٨) الخصائص ٢/٣٩٠.
(٣٠٩) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٥.

وحكموا بشذوذ زيادة كان بين الجار والمجرور في: على كان المسومة العراب.

وتجد عند السيوطي مصطلح (الأجزاء المُنفَصِلة بذاتها)، فهذه يسوغ الفصل بينها بخلاف غيرها، وقد مثَّل للأجزاء المنفصلة بذاتها بالصلة والموصول والفعل والفاعل، ومن غير المنفصلة بذاتها المضاف والمضاف إليه.(٣١٠)

وقريب منه ما نص عليه المغاربة في جواز الفصل بين العاطف والمعطوف شريطة أن يكون حرف العطف زائدا على حرف، مثل: لا، ولكن، وأو، وثم، وبل.

وما ذكروه من انفراد سوف عن السين بجواز الفصل بينها وبين مدخولها في الشعر بالفعل الملغى.

وما قيل بكونه كجزء الكلمة قد اختص الظرف والجار والجرور بجواز الفصل بين جزأيه، وهذا يجري على قاعدة التوسع فيهما، وأنهما لا يمثلان شيئًا غريبًا عنهما.

وكذا وجدنا تلك الخصوصية في الزائد والمعترض، فكلاهما لم يعره القائلون بامتزاج الكلمتين اهتمامًا يذكر، وكأنه فاقد التأثير بسبب زيادته أو كونه معترضا.

وفصل أيضا بالحال في بعض المواضع، قال أبو حيان:" الحال .. مفعول فيها في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز في الظرف"(٣١١).

ولذا أغنت عن الخبر في: ضربي زيدًا قائمًا(٣١٢)،وتوسعوا فيها توسع الظروف.(٣١٣)

ومما فصل به بين الصلة والموصول: النداء الذي يليه مخاطَبٌ، والمفعول به.

---

(٣١٠) ينظر: همع الهوامع ٣٢٧/٢.
(٣١١) البحر المحيط ١١٢/٢.
(٣١٢) الأشباه والنظائر في النحو ١٩٨/٢.
(٣١٣) همع الهوامع ٣٣٣/٢.

وهذه الفواصل موسومة عندهم بأنها غير أجنبية، لتعلقها بالعامل، فإن لم يتعلق الفاصل بالعامل عُدَّ أجنبيًّا، وامتنع الفصل به.

ويجدر هنا التبيه على أمور ثلاثة:

الأول: أن الفصل بين لا واسمها مخالف لسائر ما عومل معاملة الشيء الواحد؛ إذ أجيز مع غير (لا) الفصل بالظرف والمجرور، أما (لا) فإن وجود الفاصل يبطل عملها، لكن معناها وهو النفي باقٍ، يؤيد هذا قول ابن يعيش:" إذا قلنا: لا فيها رجلٌ، ففصلنا بين (لا) واسمها بظرف، أو جار ومجرور، بطل عملها، وارتفع اسمها بالابتداء مع صحة الجحد بها، وبقاء معنى المنصوب"(٣١٤).

الثاني: الفصل بين الفعل والفاعل لا يجرى عليه ما جاء في سائر الباب؛ لأن كلا منهما ركن مستقل بنفسه مع احتياج أحدهما القوي للآخر.

الثالث: في ضوء تحليل مسألة الفصل اتضح أنه قد يؤثر في إبطال عمل الجزء الأول في الثاني كما في (لا) النافية للجنس، وكم الخبرية، وحروف الجر، وقد يؤثر على المعنى في بعض صور النعت، كما أنه يقبح في بعض الأحوال بين المضاف والمضاف إليه، لكن هذا لا يدعونا إلى تعميم الحكم بعدم جواز الفصل بين الشيئين اللذين يعدان شيئا واحدًا لأنه يعد فصلاً بين أجزاء الكلمة الواحدة، لأن هذا الإطلاق قد تقدم ما يخالفه.

٣ - التقديم:

يمتنع تقديم الصلة أو تقديم بعضها على الموصول، ومنعوا تقدم الفاعل على الفعل، ومعلوم أن علاقة الجار بالمجرور تحتم دخول الحرف على الاسم المجرور فلا يتصور وجوده بعده، وكذا علاقة المضاف بالمضاف إليه، والصفة بالموصوف، ولا مع اسمها.

(٣١٤) شرح المفصل ١٠٦/٢.

ثانيا: عمل الجزء الأول في الثاني:

يشيع عند النحويين أن جزء الكلمة لا يعمل فيها، جاء في همع الهوامع :" وذهب بعضهم إلى أنها – يعني لا – لم تعمل في الاسم أيضًا شيئا حالة التركيب؛ لأنها صارت منه بمنزلة الجزء، وجزء الكلمة لا يعمل فيها"(٣١٥).

ولذا وجدناهم يعللون منع عمل بعض الحروف المختصة بالاسم والفعل بأنها كالجزء مما دخلت عليه، وهذا هو المانع لها من العمل، وقد أدى هذا إلى وجود اعتراض على عدم عملها مع اختصاصها، وأجيب عن هذا بأن المختص يعمل ما لم يعرض تنزيله منزلة الجزء؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه.

وهذا التأكيد يتناقض مع ما ذكروه في عمل الفعل في الفاعل مع أنه كالجزء منه بأن جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد لا يوجبُ ذلك أن يكونا كشيءٍ واحدٍ في كلِّ وجه.

فلو أخذنا بالرأي الأول الذي يمنع العمل لما جاز إعمال الجزء الأول في الثاني في كل المواضع السابقة التي قيل فيها بتنزيل كلمتين منزلة كلمة واحدة، ولو أخذنا بالقول الثاني لما كانت علة عدم إعمال الحروف المختصة مقنعة، ولاحتجنا إلى البحث عن علة أخرى لعدم عملها.

وعندما يتعارض الأصلان يسقط الاستدلال بهما، وعلى هذا فإن ما عد كجزء الكلمة يعمل فيها.

ثالثا: جعل ثلاثة أشياء شيئا واحداً:

حاول النحويون في غير موضع التنبيه على استحالة أن تكون ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لكنهم وقعوا في تأويلات، وبعضهم أجاز ذلك دون قصد.

---

(٣١٥) ١/ ٥٢٩.

فقد عللوا لترك الجر في تمييز العدد المركب نحو: أحد عشر؛ لئلا تكون ثلاثة أسماء كاسم واحد؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظا، فلو أضيف العدد المركب إلى مميزة، لحدث هذا الذي ينفرون منه.(٣١٦)

ولهذا أيضًا منعوا وصف اسم الإشارة بالمضاف؛ لأن المبهم إذا احتاج إلى الصفة كان اتصالها به أشد من اتصالها بزيد ونحوه، وإذا كان كذلك كنت جعلت ثلاثة أشياء؛ المبهم والمضاف والمضاف إليه شيئًا واحدًا(٣١٧).

لكنهم لجأوا إلى التأويل حين وجدوا هذه الصورة موجودة في اسم لا المنعوت، فذهبوا إلى أن (لا) غيرُ مركبة مع الاسم؛ لأنه قد ركب مع صفته، فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا.(٣١٨)

فإن قيل بجواز بناء الفعل المضارع الذي دخلت عليه نون التوكيد بعد نون الرفع، على تركيب الفعل مع الفاعل ثم إدخال نون التوكيد، قياسًا على العلة السابقة، أُجيب بأنه لا يُقاس على باب (لا) غيرُهُ.

وما التأصيل الذي يمكن أن نستند عليه في أنه لا يُقاس على باب (لا) غيرُهُ؟ لا شيء إلا محاولة طرد بناء اسم (لا) ، بمنع كل ما من شأنه إضعاف العلة التي اتكأ عليها النحاة حين قالوا بتركيب الاسم مع صفته ثم إدخال (لا) عليهما.

وأنت ترى هذا الاختلاف في التعليل في بناء اسم (لا) النكرة؛ حين لا يتبع بصفة يحملون ذلك على تركيب (لا) مع اسمها، وحين يوصف اسمها يتخلون عن هذه العلة، ويجعلون دخول (لا) بعد تركيب الاسم مع صفته، ولذا منعوا بناء الصفة الثانية لعدم جواز تركيب ثلاثة أشياء.

وما الذي يؤكد أن الاسم بني مع صفته قبل دخول لا ؟ ولم لا يكون المتكلم قد أدخل لا على الاسم ثم عَنَّ له أن ينعته؟

---

(٣١٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/٥٧، ٥٨.
(٣١٧) المقتصد ٢/٩٢٤ .
(٣١٨) ينظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٨٠ .

وقد علل ابن يعيش بهذه العلة لحذف العائد المنصوب في نحو قوله سبحانه: ﴿الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[٣١٩]، قال:" وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأن (الذِي)، وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذلك كل موصول يكون هو وصِلَتُه كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسمَ، وأن يكون أربعةُ أشياء كشيء واحد، فكرهوا طُولَه "[٣٢٠].

وفي كلامه جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا؛ لأنه جعل الحذف بسبب كونها أربعة أشياء.

ويرد عليه أنهم في باب (لا) النافية قدروا دخول (لا) على اسمها الموصوف بعد تركيبه مع الصفة؛ حتى لا يجعلوا ثلاثة أشياء شيئا واحدا، وهذا يعني أن ما جعلوه كالجزء لا يجري على هذا النحو الذي جرى عليه ابن يعيش من تقسيم الصلة واستحضار عدها جزءا واحدا عند وصلها بالموصول.

ومن الغريب – هنا – أن البصريين أجازوا إلحاق علامة الندبة آخر المضاف إليه؛ لأنه مع المضاف كالشيء الواحد، ومنعوا إلحاقها آخر الصفة؛ لأنها ليست مع الموصوف بمنزلة شيءٍ واحد، وقد عكس النحاة هذا في بناء اسم (لا) المنعوت، فأجازوا بناءه مع النعت، ومنعوا بناء المضاف؛ لأنه مع المضاف إليه كالشيء الواحد، وهما في اللفظ اسمان، فلو بنيت الاسم الأوَّل مع (لا) لكان لعلّة التركيب، فتصير ثلاثة أشياء كالشيء واحد، فلم عدوا النعت مع المنعوت شيئا واحدا في باب (لا)، ولم يعدهما البصريون كذلك في باب الندبة؟

رابعا: الموافقة بين المُجْرَى والمُجْرَى عليه:

أجيز الفصل بين الصلة والموصول بغير الأجنبي مع أن المشبه به وهو المركبُ تركيب مَزْج لا يجوز الفصل بين جزأيه مطلقا؟ وأجيب عن ذلك بأن تشبيه

(٣١٩) سورة الفرقان من الآية ٤١.
(٣٢٠) شرح المفصل ٣٩١/٢.

شيء بشيء لا يلزم أن يكون في جميع ما هو ثابت للمشبه به، فقد يكون في بعض الأشياء دون بعض.[٣٢١]

وهذا يعنى عدم اطراد علة إجراء الصلة والموصول مجرى المركب، فما امتنع في المحمول عليه جاز في المحمول.

وهذا وجدناه عندهم أيضًا في بناء اسم لا مع اسمها المنعوت؛ حيث ذهبوا إلى أن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف، وجعلهما كالشيء الواحد.

فإن قيل بجواز بناء الفعل المضارع الذي دخلت عليه نون التوكيد بعد نون الرفع، قياسًا على العلة السابقة، أُجيب بأنه لا يُقاس على باب (لا) غيرُهُ.[٣٢٢]

وعندما وقع الاعتراض على جعل العامل في المفعول به الفعل وحده، وهذا يعاند جعله مع الفاعل شيئا واحدا، تعللوا بأن جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحدِ لا يوجبُ ذلك أن يكونا كشيءٍ واحدٍ في كلِّ وجه، لأنَّ المفعول يجوزُ أن يقع بين الفعل والفاعل نحو: ضرب زيدا عمرو، ولو كانا شيئا واحدا لم يجز، وكذلك الفصل بينهما بالظرف، فإذا كانا كالشيء الواحد في بعض الأحكام لم يمنع ذلك من عمل الفعل في المفعول.

إذًا ليست هناك موافقة كاملة للجاري مجرى غيره مع ما حمل عليه؛ فاللغويون يجعلون هذه العلة حاضرة في أحكامهم، وعندما يعترضهم ما يضعف هذه العلاقة يتعللون بأن هذا الإجراء لا يجري في جميع الأحكام.

* * * * *

(٣٢١) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢/٧٨٠.
(٣٢٢) ينظر: حاشية الصبان ١/٩٣.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ..... وبعد

فقد ظهر مما سبق الدور الذي تقوم به علة إجراء المتعدد مجرى الواحد في القواعد النحوية، وفيما يلي نذكر أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:

١ – تبين من مناقشة صور تلك العلة أن المقصود بها: نقل لفظين من الانفصال والاستقلال إلى الاتصال والامتزاج، وإعطاء اللفظين حكم لفظ واحد.

٢ – ترجح أن عدم عمل الحرف مع اختصاصه لم يكن لتنزيله منزلة الجزء مما دخل عليه؛ لأن حروف الجر والجزم تعمل مع تأكيدهم على تنزيلها منزلة الجزء، وبهذا تضعف تلك العلة لعدم اطرادها.

٣ – لا وجه لما علل به ابن يعيش حذف العائد المنصوب مِن استطالتهم أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد؛ لأننا لو سلمنا بعلته تلك لكان فيها بعد الحذف جَعْلُ ثلاثة أشياء شيئا واحدا.

٤ – هناك اختلاف في تعليل بناء اسم (لا) النكرة؛ فحين لا يتبع بصفة يحملون ذلك على تركيب (لا) مع اسمها، وحين يوصف اسمها يتخلون عن هذه العلة، ويجعلون دخول (لا) بعد تركيب الاسم مع صفته، ولذا منعوا بناء الصفة الثانية؛ لعدم جواز تركيب ثلاثة أشياء.

٥ – ظهر من علاقة الفعل بفاعله قوة الاتصال الكائن بينهما، لكن وجدنا هذه العلة غير مقنعة في مواضع منها: فصل الفاعل بين الفعل وعلامة إعرابه، وتعليل السيرافي الفالي لزيادتهما معًا، وتعليل ابن جني لإبطال عمل الفاعل في نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وتعليل قولهم في النسبة إلى كنت: كنتي.

٦ – عللوا امتناع وجود ضمير منفصل للمجرور؛ بأنه مع الجار كالشيء الواحد، وهذا الكلام غير متوافق مع الواقع، لأنه لو كان صحيحا لما جاز عد ضمير الرفع مع الفعل كالجزء الواحد.

٧ – ارتباط النعت بالمنعوت وتأديتهما معنى كلمة واحدة لا يجري على نسق واحد في كل نعت مع منعوته، فهناك نعوت اشتد اتصالها بمنعوتها، وأخرى ضعف عدها مع منعوتها جزءا واحدا.

٨ – الناظر في نماذج الإتباع الكثيرة المنقولة عن العرب لا يجد فيها هذه العلة، وهي تشبيه التابع والمتبع بجزء الكلمة، فالإتباع موجود دون وجود هذه العلة، وهم في الغالب يحملونه على علة المجاورة.

٩ – الفواصل الموسومة عندهم بأنها غير أجنبية، يشترط تعلقها بالعامل، فمما فصل به: الظرف، والجار والجرور، والزائد، والمعترض، والحال، والنداء الذي يليه مخاطَبٌ، والمفعول به، وقد وُجِدَتْ أجزاء منفصلة بذاتها يسوغ الفصل بينها، كالصلة والموصول، والفعل والفاعل، وسوف والفعل، والعاطف الزائد على حرف.

١٠ – من الغريب أن البصريين أجازوا إلحاق علامة الندبة آخر المضاف إليه؛ لأنه مع المضاف كالشيء الواحد، ومنعوا إلحاقها آخر الصفة؛

لأنها ليست مع الموصوف بمنزلة شيءٍ واحد، وقد عكس النحاة هذا في بناء اسم (لا) المنعوت فأجازوا بناءه مع النعت، ومنعوا بناء المضاف؛ لأنه مع المضاف إليه كالشيء الواحد.

١١ – لا يمكن القطع بإجراء كلمتين مجرى كلمة واحدة من كل وجه، فهذا التعليل أغلبي وجد مع بعض الأحكام دون بعض، وهذا باعتراف النحويين أنفسهم، ويؤكد ذلك أنه عندما تصطدم بعض الأحكام مع علتهم يتعللون بأن هذا الإجراء لا يعني الموافقة الكاملة بينهما.

أسأل الله – سبحانه – أن يجعل هذا العمل خالصًـــا لوجهـــه، وآخـــر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * * * *

ثبت المصادر

١ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى- تح د/ رجب عثمان – مطبعة المدني ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، نشر مكتبة الخانجى- القاهرة.
٢ - الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ت ٥٦٩٥ه- د. عبد الله البركاتي، د. محسن العميري- ط معهد البحوث العلمية وإحياء التراث - جامعة أم القرى .
٣ - أسرار العربية للأنبارى- تح/ محمد البيطار- مطبوعات المجمع العلمى بدمشق.
٤ - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تح/ عبد الإله نبهان وآخر- ط مجمع اللغة بدمشق.
٥ - الأصول فى النحو لابن السراج - تح د/ عبدالحسين الفتلى- مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦ - إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه- عالم الكتب ١٤٠٦ هـ -١٩٨٥م .
٧ - إعراب القرآن للنحاس- تح د/ زهير زاهد، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٨ - الأعلام لخير الدين الزركلى الدمشقي ت١٣٩٦هـ - دار العلم للملايين – بيروت، ط ١٥ - ٢٠٠٢ م
٩ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ت ٤٨٧هـ، تح / سعيد الأفغاني، ط جامعة بنغازي ١٣٩٤ه- ١٩٧٤م.
١٠ - أمالي ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ - تح د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
١١ - أمالي ابن الشجري، تح د/ محمود محمد الطناحى، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة الخانجى- ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٢ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تح/ محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي- القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
١٣ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تح/ محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت ١٤٠٧ – ١٩٨٧ .
١٤ - الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب، تح د/ موسى بناى العليلى- العانى – بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٥ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح/ عادل عبد الموجود، وعلي معوض- دار الكتب العلمية- بيروت – ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٦ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تح د / عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
١٧ - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء، تح/علي محمد البجاوي- دار إحياء الكتب العربية، ١٩٨٦م.
١٨ - التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري- تح د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي- ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٩ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري- تح د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- ط٢.
٢٠ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تح د / حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٢١ - ترشيح العلل فى شرح الجمل للخوارزمى - تح / عادل محسن سالم - ط جامعة أم القرى - ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
٢٢ - التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م.
٢٣ - التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي- تح د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة- ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.

٢٤ - التعليقة على المقرب لابن النحاس- تح د/ جميل عويضة، ط وزارة الثقافة – الأردن، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
٢٥ - تفسير القرطبى تح / أحمد عبد العليم البردوني - دار الشعب - القاهرة.
٢٦ - التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تح د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة العاني – بغداد، ط ١ – ١٣٨١ه – ١٩٦٢م.
٢٧ - تمهيد القواعد لناظر الجيش تح / أ د/ على فاخر ، وآخرين – دار السلام ، ط ١ – ١٤٢٨ ه – ٢٠٠٧ م .
٢٨ - التنبيه على مشكل أبيات الحماسة لابن جني، تح د/ سيدة عبد العال، و د/ تغريد عبدالعاطي – دار الكتب والوثائق القومية – مصر.
٢٩ - ثمار الصناعة فى علم العربية لأبى عبد الله الدينورى - تح د/ محمد بن خالد الفاضل - جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٣٠ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تح د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ/ محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٣١ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تصحيح/ يوسف البقاعي- دار الفكر.
٣٢ - حاشية الدسوقي على مغني اللبيب – مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
٣٣ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان.
٣٤ - الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى - تح / بدر الدين قهوجى ، وآخر- دار المأمون للتراث - ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٣٥ - خزانة الأدب للبغدادي، تح أ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط ٤.
٣٦ - الخصائص لابن جنى - تح / محمد على النجار - عالم الكتب .

٣٧ - درة الغواص في أوهام الخواص للحريري- تح/ عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت.
٣٨ - الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبى - تح د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
٣٩ - ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد السكري- تح/ محمد حسن آل ياسين- دار ومكتبة الهلال، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٤٠ - ديوان الأعشى الكبير، تح د. محمد حسين- المطبعة النموذجية.
٤١ - ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح د/ نعمان طه، دار المعارف.
٤٢ - ديوان زهير بن أبي سلمي - تح/ حمدو طماس، دار المعرفة - بيروت.
٤٣ - ديوان كعب بن زهير تح د/ محمد يوسف نجم - دار صادر - ط ١ ١٤١٥-١٩٩٥.
٤٤ - ديوان لبيد بن ربيعة - تح/ حمدو طماس، دار المعرفة - بيروت.
٤٥ - السبعة فى القراءات لابن مجاهد، تح د/ شوقى ضيف - دار المعارف - ط٢.
٤٦ - سر صناعة الإعراب لابن جني- تح د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق- ط ١، ١٩٨٥م.
٤٧ - السيرة النبوية لابن هشام ٢١٣ هـ - تح/ طه عبد الرءوف سعد ، دار الجيل- بيروت، ١٤١١ هـ.
٤٨ - شرح ابن عقيل، تح/ محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر- دمشق، ط ٢، ١٩٨٥م.
٤٩ - شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادى ، تح/ عبد العزيز رباح ـ أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث ـ ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
٥٠ - شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة لسعيد القحطاني- مطبعة سفير، الرياض.

٥١ - شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٥٢ - شرح التسهيل لابن مالك- تح د/ عبد الرحمن السيد وآخر- هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٥٣ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور- تح د/ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الثقافة- الجمهورية العراقية.
٥٤ - شرح ديوان الحماسة للتبريزي - دار القلم - بيروت.
٥٥ - شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل للأعلم الشنتمري، تح د/ حنا نصر الحتي- دار الكتاب العربي- بيروت.
٥٦ - شرح ديوان الفرزدق لإيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني- مكتبة المدرسة، ط ١- ١٩٨٣م.
٥٧ - شرح الرضى على الكافية- تح د/ يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قاريونس.
٥٨ - شرح الكافية الشافية لابن مالك- تح د. عبد المنعم هريدى- دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٩ - شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح/ محمد نور الحسن وزميليه، دار الفكر.
٦٠ - شرح شواهد شرح الشافية للبغدادى ، تح/ محمد نور الحسن وزميليه ـ دار الفكر.
٦١ - شرح المفصل لابن يعيش - دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٦٢ - شعر عمر بن معدي كرب الزبيدي، جمعه/ مطاع الطرابيشي- مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٣ - ضرائر الشعر لابن عصفور- تح/ السيد إبراهيم، دار الأندلس للطباعة - ط١، ١٩٨٠م.
٦٤ - علل النحو للوراق ت ٣٨١هـ، تح/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٥ - الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي - تح/ ممدوح خسارة، الكويت- ط١، ١٤٢٣ه- ٢٠٠٢م.
٦٦ - الكتاب لسيبويه - تح أ/ عبد السلام هارون- مطبعة المدني ط ٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، نشر مكتبة الخانجى- القاهرة.
٦٧ - الكشاف للزمخشري- تح/ عبد الرزاق المهدي- دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٦٨ - الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي- تح/ عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
٦٩ - اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تح/ غازي مختار طليمات، وعبدالإله نبهان - دار الفكر - دمشق ، ط ١، ١٩٩٥ م .
٧٠ - لسان العرب لابن منظور، دار صادر - بيروت.
٧١ - اللمع في العربية لابن جني - تح/ فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت.
٧٢ - مجالس ثعلب- تح/ عبد السلام هارون، دار المعارف.
٧٣ - المحتسب لابن جنى- تح/ على النجدى وآخر- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٧٤ - المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده - تح/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية.
٧٥ - مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه - عني بنشره ج . براجشتراسر سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٤م ، مكتبة المتنبى بالقاهرة.

٧٦ - المرتجل لابن الخشاب تح / علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
٧٧ - المسائل البصريات لأبي علي الفارسي- تح د / محمد الشاطر أحمد - مطبعة المدنى- ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٧٨ - المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي- تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- دار المنارة، بيروت.
٧٩ - المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي- تح د/محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٨٠ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح/ محمد كامل بركات، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى، ط ٢، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.
٨١ - المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي ت ٨٥٢هـ، عالم الكتب - بيروت.
٨٢ - معاني القرآن للفراء ، تح / محمد على النجار وآخرين - عالم الكتب .
٨٣ - معجم الأدباء لياقوت الحموي، تح د/ إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي.
٨٤ - معجم اللغة العربية المعاصرة - د/ أحمد مختار عمر ،عالم الكتب.
٨٥ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تح د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦ - ١٩٨٥م.
٨٦ - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية للشاطبي ٧٩٠ هـ، تح د/عبدالرحمن العثيمين، د/ محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية - جامعة أم القرى ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٧ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٨٨ - المقتضب للمبرد، تح أ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ٣، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م.
٨٩ - المقرب لابن عصفور - تح / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى - العانى - بغداد - ط أولى ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
٩٠ - الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور- تح د/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.
٩١ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - خالد الأزهري، تح/ عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة.
٩٢ - نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تح د/ محمد إبراهيم البنا- دار الرياض للنشر والتوزيع، ط ٢.
٩٣ - النكت في القرآن الكريم لابن فَضَّال المجاشعي ت ٤٧٩هـ ، تح د/عبدالله عبدالقادر الطويل - دار الكتب العلمية - بيروت.
٩٤ - همع الهوامع للسيوطي - تح/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

* * * * *